الترجيح الصريح بين أوجه الاختلاف على الراوي بلفظ "أصح" في صحيح الإمام البخاري
دراسة حديثية منهجية

د. إبراهيم خليل أحمد بني سلامه
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الترجيح الصريح بين أوجه الاختلاف على الراوي بلفظ "أصح" في صحيح الإمام البخاري "دراسة حديثية منهجية"

د. إبراهيم خليل أحمد بني سلامه
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٠/ ٣/ ١٤٤١ هـ تاريخ قبول البحث: ٩/ ٦/ ١٤٤١ هـ

ملخص الدراسة:

تناول هذا البحث جزئية دقيقة في صحيح الإمام البخاري رحمه الله، وهي تصريحه بترجيح أحد أوجه الاختلاف على الراوي، فالمعروف عنه رحمه الله استخدامه للترجيح الضمني، أي أنه يُقدم الوجه الراجح ثم يُعلق المرجوح، أم يشير إليه، وربما أهمله، لكن لما رأيت الإمام يُصرح بالترجيح في هذه المواضع غلب على ظني أهميتها

وبعد البحث تبين أنه من مواضع الترجيح الدقيق، والقريب المحتمل، بخلاف الترجيح الضمني أو الترجيح بلفظ "والصحيح كذا" فظاهره الجزم بخطأ الوجه الثاني، وقد أسفر البحث عن فوائد مهمة تتعلق بقرائن الترجيح عند البخاري، أو غيرها

الكلمات المفتاحية: أصح، والصحيح، اختلاف الرواة، تعارض، أصوب، أولى

Explicit weighting between the differences on the narrator with the word "Asah" in Sahih Imam Al-Bukhari A hadith's systematic study

Dr. Ibrahim Khaleel Ahmad Bani Salameh
Al-Suna department - Faculty of Fundamentals of Religion
Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

This research dealt with an accurate part of Saheeh Imam al-Bukhaari (may Allaah have mercy on him). By weighting in these positions, I thought it was important

After the research, it was found that it is an accurate and likely relative weighting, other than implicit weighting or weighting with the word “alsaheh as” God bless

key words: Asah, sahih, differing narrators, opposing, more correct, the first.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا ضال له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا () يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]

وبعد:

فإن مما لا شك فيه أن صحيح الإمام البخاري رحمه الله من نِعم الله تعالى على هذه الأمة، وأن الامام البخاري من أفذاذ هذا العلم الشريف، إذ يكتشف العارف بهذا الشأن أن البخاري تَسيد سُدته، وامتطى صهوته، وفاق رواده، ولذا أقر له الجميع بالتقدم والعبقرية، ولقد أبدع البخاري في إظهار هذه المعرفة الفذة في كتابه الصحيح، سواءً في توظيف الأحاديث للغرض الفقهي، أو استنباط دررها، أو كشف عللها، أو الموازنة بينها

لقد عُرف عن البخاري الترجيح الضمني بين أوجه الرواية المختلفة، بأن يُقدم الوجه الراجح، ثم يُعلق المرجوح عقبه، أو يشير إليه، أو يتركه بالكلية، لكني لاحظت أنه كان يصرح – أحيانا قليلة – بالراجح بوصفه له بلفظ "أصح"، وأحيانا بلفظ "والصحيح كذا"، وبعد التأمل وجدت أن لفظ "أصح" قد يكون له شأن أدق، إذ لفظ "والصحيح كذا" جزمٌ بخطأ الوجه الثاني، بينما "أصح" فيه احتمال أن يكون الوجه الآخر له حظ من الصحة، أي أن هذه المواضع قد تكون من مواضع الترجيح الدقيقة، لذا عزمت على تتبعها في الصحيح بالبحث الالكتروني، واليدوي، فتحصل لي أربعة عشر موضعا، تبين بعد البحث أن ثلاثة منها لا تتعلق بباب الاختلاف على الراوي، بل هي من باب الخلاف الفقهي، فأدرجتها في نهاية البحث تنبيها، مع دراسة مختصرة لها، أما باقي الموضع فقد درستها بتوسع بهدف التعرف على قرائن الترجيح عند البخاري، والفوائد الدقيقة في صنيعه هذا

وهكذا جاءت فكرة هذه الدراسة، وقد أسميتها: (**الترجيح الصريح بين أوجه الاختلاف على الراوي بلفظ "أصح" في صحيح الإمام البخاري – دراسة حديثية منهجية**)

مشكلة الدراسة:

١- ما هي قرائن الترجيح عند الإمام البخاري؟

٢- هل تميز الترجيح الصريح عن الضمني عند البخاري؟

أهداف البحث:

١- بيان منهجية البخاري في الترجيح.

٢- معرفة بعض قرائن الترجيح عند البخاري.

منهج البحث:

استعملت في هذه الدراسة المناهج التالية:

١- المنهج الاستقرائي: حيث قمت بتتبع صحيح الإمام البخاري، بواسطة الوسائل الإلكترونية، والقراءة المباشرة للتوصل لمواضع هذه الأحاديث.

٢- المنهج التحليلي: حيث حاولت تحليل صنيع البخاري في تلك الأحاديث لمعرفة منهجه في هذه الجزئية.

وقد رأيت أن أخصص هذه الدراسة بلفظ "أصح" دون "والصحيح كذا"، بالرغم من تقاربهما، لأن "أصح" تشير لنوع دقيق من الترجيح، بحيث يكون الاختلاف متقاربا، مع عدم الجزم بخطأ الوجه الثاني، وهذا ما أردت دراسته بالضبط، بينما "والصحيح كذا" فيه جزم بخطأ أحد الوجهين

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات عن البخاري وكتابه الصحيح، فلا أعلم كتابا حظي بهذا الاهتمام بعد كتاب الله تعالى، أما في هذه الجزئية بالذات، فلم أجد أحدا كتب فيها، لكن بعد الانتهاء من دراستي – والله يشهد – وجدت الدراسة التالية:

"إشارات الإمام البخاري -رحمه الله- إلى اختلاف الأسانيد في الجامِع الصحيح - دراسة منهجية تحليلية د. محمد الرمحي - رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية، فتواصلت مع الباحث، وزودني مشكورا بنسخة الكترونية من الرسالة فقمت بتتبع كافة أحاديثها، فوجدتها رسالة طيبة، وقد شاركني في ثلاثة أحاديث من أصل أربعة عشر حديث، هي:

* "اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم": ذكره في المبحث الثاني من الفصل الأول: تحت: ثالثا: من الفرع الثالث: ألفاظ تناسب الاختلاف، (ص: ٤٧) ، فذكر الحديث تمثيلا دون دراسة، ثم أعاد ذكره تحت المبحث الثالث من الفصل الأول في المطلب الأول: تحت الطريقة الأولى: النص على الأصح من الروايات (ص: ٨٨) ، فدرسه دراسة مختصره بحدود نصف صفحة من باب التمثيل على العنوان فقط

* "حبسهم العذر": ذكره في المبحث الرابع من الفصل الثاني: في المطلب الأول، تحت عنوان الإختلاف في زيادة راوٍ في الإسناد المتصل، (ص: ١٧٧) درسه دراسة مختصرة في نصف صفحة من باب التمثيل على العنوان فقط بخلاف دراستي لهما فقد كانت موسعة، لاختلاف الهدف بيننا

* "كان يخالف الطريق": ذكره في المبحث الثالث في المطلب الأول من الفصل الثاني، تحت عنوان الإختلاف في صحابي الحديث (ص: ١٥٩) ، فدرسه دراسة موسعة، تناسب العنوان الذي درسه تحته، أي من جهة مختلفة عن هدف دراستي

خطة البحث:

تكونت خطة البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وهي على النحو التالي:

المقدمة: اشتملت على مشكلة الدراسة، وأهداف البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث

المبحث التمهيدي: اشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري

المطلب الثاني: التعريف بمسألة الاختلاف على الراوي نظريا

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لتلك الأحاديث

* * *

المبحث التمهيدي:

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري[1]:

اسمه ونسبه:

أبو عبد الله بن أبي الحسن، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه[2]، الجعفي مولاهم، البخاري، نسبة إلى مدينة "بُخارى" الواقعة في بلاد ما وراء النَّهر، وهي الآن تقع في الجزء الغربي من جمهورية "أُوزبكستان"، ولد يوم الجمعة بعد صلاتها، لثلاث عشرة ليلةً خلت من شهر شوَّال، سنة أربع وتسعين ومائة، "بِبُخارى"

نشأته وطلبه للعلم:

مات أبوه وهو صغير، فنشأ في حِجْر أمِّه، وكان أبوه قد ترك مالاً أعان أمَّه على تنشِئته وتربيته التربية الكريمة، قال أبوه "إسماعيل" عند وفاته: "لا

---

(١) مصادر ترجمته: "الثِّقات"؛ لابن حبَّان، (١١٣/٩)، و"تاريخ بغداد"، (٤/٢)، و"طبقات الحنابلة"؛ لأبي يعلى، (٢٧١/١)، و"الأنساب" للسمعاني، (٢٩٣/١)، و"وفيات الأعيان"، (١٨٨/٤)، و"تهذيب الكمال"، (٤٣٠/٢٤)، و"تاريخ الإسلام"، (٢٣٨/١٩)، و"سير أعلام النبلاء"، (٣٩١/١٢)، و"تذكرة الحفاظ"، (٥٥٥/٢)، و"طبقات الشافعية الكبرى"، (٢١٢/٢)، و"البداية والنهاية"، (٣١/١١)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٧)، و"الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرَّفة"

(٢) هذا لفظه بالبخارية، ومعناه في العربية الزَّراع، اخْتُلِف في ضبطه والمشهور: فتح الباء، وسكون الراء، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي المعجمة، وفتح الباء الموحدة، بعدها هاء: (بَرْدِزْبَه)، وقيل في ضبطه: فتح الياء المثناة من تحت، وسكون الزاي، وكسر الذال المعجمة، بعدها باء موحدة، ثمَّ هاء ساكنة: (يَزْدِبَه)؛ انظر: "الأنساب"، (٦٧/٢)، و"طبقات الشافعية الكبرى"، (٢١٢/٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٨).

أعلم في مالي درهمًا من حرامٍ ولا شبهةٍ"[1]، ثم ارتحل لطلب العلم، قال رحمه الله: ثمَّ خرجتُ مع أمِّي وأخي إلى "مكةَ"، فلمَّا حَججتُ رجع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث"[2]

وقد تميز البخاري بالذكاء والحفظ، قال عن نفسه – رحمه الله –: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[3]، وقال: "كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"[4]

شيوخه وتلامذته:

(قال البخاري – رحمه الله – قبل موته بشهر: "كتبتُ عن ألفٍ وثمانين نفسًا"، ابتدأ السَّماع من شيوخ بلده "بُخارى"، فسمع أولاً من عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة.

وأخذ عنه خلقٌ كثيرٌ لا يُحصَون، وممَّن أخذ عنه من العلماء المشهورين: الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحب "الصحيح"، والإمام محمد بن سورة

(١) ترجَم له ابنه البخاري في "التاريخ الكبير"، (٣٤٢/١)، وترجم له ابن حِبَّان في "الثِّقات"، (٩٨/٨).

(٢) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى"، (٢١٢/٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٨).

(٣) انظر: "تاريخ بغداد"، (٢٤/٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٨).

(٤) انظر: "تاريخ بغداد"، (١٠/٢)، و"طبقات الشافعية"، (٢٢٢/٢).

الترمذي صاحب "الجامع"، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان، وابن خزيمة، وصالح بن محمد (جزرة) ، وغيرهم كثير) [١]

ثناء الأئمَّة عليه:

جعل الله له ولكتابه قبولا عظيما وحظا جليلا، فما عرفه منصف من العلماء وغيرهم إلا أثنى عليه وعلى كتابه، فما زال الناس إلى يومنا هذا يُثنون عليه وعلى كتابه "الصحيح"

ذُكِرَ قَوْلُ البخاري لعليّ بن المديني – يعني قولَه: "ما استصغرتُ نفسي إلا بين يدي عليّ بن المديني" – فقال عليّ: "دَعُوا هذا، فإنَّ محمد بن إسماعيل لم يرَ مِثْل نفسه"[٢]

وقال أبو عيسى الترمذي: "لم أرَ بالعراق، ولا بخراسان في معنى العِلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أَعْلَم من محمد بن إسماعيل"[٣]

وجاء "مسلم" إلى البخاري، فقال: "دَعْني أُقبِّلْ رجلَيك يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في عِلَلِهِ"[٤]، وغير ذلك كثير جدا

(١) انظر: "تاريخ بغداد"، (٩/٢)، و "وَفيات الأعيان"، (١٩٠/٤)، و"سير أعلام النبلاء"، (٣٩٨/١٢)

(٢) انظر: "سير أعلام النبلاء"، (٤٢٠/١٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٣).

(٣) انظر: "شرح علل الترمذي"، لابن رجب (٣٢/١).

(٤) انظر: "سير أعلام النبلاء"، (٤٣٢/١٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٩).

أهم مصنفاته:

أجلُّها: "الجامع الصحيح"، "الجامع الصغير"، "الجامع الكبير"، "الأدب المفرد"، "أسامي الصحابة"، "الأشربة"، كتب التاريخ: الكبير والأوسط والصغير، "التفسير الكبير"، "خلق أفعال العباد"، "رفع اليدين في الصلاة"، "الضعفاء الصغير"، "العلل"، "الفوائد"، "القراءة خلف الإمام"، "قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم"، "الكُنَى"، "المبسوط"، "المسند الكبير"

وفاته: توفي البخاري ليلة السبت، وهي ليلة عيد الفطر آنذاك، عند صلاة العشاء، ودُفِنَ يوم الفطر بعد صلاة الظهر بخَرْتَنْك، سنة ست وخمسين ومائتين، عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا، جزاه الله عن المسلمين خيرًا، وأجزل مثوبته.

* * *

المطلب الثاني: التعريف بمسألة الاختلاف على الراوي نظريا

مفهوم الاختلاف على الشيخ: أن يروي الراوي الحديث عن شيخٍ على وجه في السند أو المتن، ويرويه غيره على وجه آخر مع اتحادهم في المخرج، أي يعودان لنفس الشيخ، مع اختلافهم في الرواية، أما اختلاف الشيخ والمخرج فليس ذاك اختلافا أصلا

أسباب الاختلاف على الشيخ:

١- الضعف البشري الذي يعتري كل إنسان، ولا يسلم منه أحد البتة، قَالَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ: «لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْحِفْظُ فَهُوَ حَافَظٌ وَإِنْ غَلَطَ، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ تُرِكَ»(١)

٢- الشك، فقد يقع من الشيخ شك في روايته، فربما رواها مرة على وجه، ومرة على وجه آخر، فمن ثَم يكون ذلك سببا في وقوع الاختلاف عليه

٣- الرواية بالمعنى، سواءً من الشيخ أو التلميذ، فمن المعلوم أن كثيراً من الأحاديث التي تُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطقها النبي بحروفها وترتيبها كاملة، ولكنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم بالجملة، وقد يروي الصحابي حديث النبي على المعنى مع فهمه لمراده، وهذا لا إشكال به، وكذلك الحال بالنسبة لمن بعدهم إذا تحقق فيهم شروط قبول الرواية بالمعنى، لكن هذا بلا شك من أسباب اختلاف الرواية، فإذا روى الشيخ الحديث

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص:١٤٤)

تارة بالمعنى، وتارة باللفظ، فسوف يروي كل تلميذ بنحو ما سمع، وقد يروي الطالبُ ما سمعه من لفظ شيخه بالمعنى فيؤدي ذلك إلى اختلاف روايته عن رواية غيره من طلاب الشيخ ممن يرويه بالحرف

٤- تغير رواية الشيخ في زمان دون زمان، أو مكان دون مكان، وهذا قد يرجع لاختلاط الراوي، أو تغير حفظه، أو لأحوالٍ طارئة غير دائمة، كبُعد كتبه عنه، أو مرضه الطارئ، أو حزنه، أو وظيفةٍ مشغلةٍ، وهذا بلا شك من أسباب اختلاف الرواية عنه كما لا يخفى

٥- طريقة رواية الحديث من الشيخ، فمثلا قد يروي الشيخ الحديثَ، مختصرا فيجمع الأسانيد، أو الشيوخ، أو يجمع أطراف الحديث الواحد المروية عن أكثر من شيخ له، فيظنها بعض تلاميذه عن شيخ واحد فيقع الاختلاف

٦- أن يذكر الشيخ الحديث في المذاكرة فيظنه بعض تلاميذه أنه من باب الرواية، يعني أن يذكر الشيخ الحديثَ بقصد المراجعة والحفظ، فيظنه أحد التلاميذ بقصد الرواية، فيرويه

٧- قلة ضبط بعض الرواة، فإذا حدَّث غيَّر وبدل، فيكون ذلك سببا في اختلاف روايته عن غيره من طلاب الشيخ

٨- اختلاف فهوم النقلة، فربما يكون الحديث فعلاً من أفعاله صلى الله عليه وسلم فيحكيه أحدهم على وجه، ويحكيه الآخر على وجه آخر إلا أن المعنى واحد

٩- وربما يكون اختلاف الروايات من اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، فكل راوٍ يحكي ما رآه ممن لم يره الآخر، وإن كانت الواقعة واحدة

أهمية البحث في اختلاف الرواة:

١- دراسة الاختلاف تعين على معرفة علل الحديث الواحد؛ وذلك أن جمع طرق الحديث ومقارنته، ومعرفة الاختلاف فيها، يكشف عن العلل الخفية فيها، رُوي عن علي ابن المديني قال: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه) . [١] "فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[٢]

٢- دراسة الاختلاف يعين على معرفة أنواعٍ وأجناسٍ من العلل، كالتعارض بين الوصل والإرسال، وبين الرفع والوقف، وبين الاتصال والانقطاع، وعنعنة المدلس وسلوك الجادة، والمضطرب، والمدرج

٣- معرفة الاختلاف في الحديث يكشف لنا عما يمكن أن يكون مفيدا في تقوية الخبر، وما لا ينفع، فمثلا قد يرد الحديث بسندين، لكن عند البحث يتبين أنه من الاختلاف والوهم، وأن السندين يرجعان لمخرج واحد، أي أنهما في الحقيقة سندُ واحدٌ، أو هما اسنادان يحتاجان لمرجح بينهما، ولا يُمكن تقوية أحدهما بالآخر

٤- الوقوف على الاختلاف يعين على معرفة الصحيح من السقيم؛ والوقوف على دقائق علل الحديث؛ قال ابن رجب: "اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم. ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد

---

(١) معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٩٦- ٩٧).
(٢) النكت لابن حجر (٢/٧١١).

اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف. والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرافع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"[١]

٥- للاختلاف أثرٌ كبيرٌ في الحكم على الراوي؛ وذلك أن من وسائل معرفة قوة الراوي وضعفه، مقارنة مروياته بمرويات غيره من الثقات، كما قال الإمام مسلم: (وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله) [٢]

ما يقدح من الاختلاف في صحة الحديث، وما لا يقدح:

الاختلاف قد يكون مؤثر في صحة الرواية، وقد لا يؤثر، وذلك بحسب القرائن المحتفة، كدرجة وثاقة المخالف، أو نوع المخالفة ونحوه، وإذا كان مؤثرا، فقد يكون قادحا في أصل الحديث، وغالبا قدحه يكون في الرواية أو الطريق لا في أصل الحديث، لأن الراوي المخالف سلك سبيلا مخالفا لما عليه صواب الرواية عن الشيخ

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٦٦٣/٢)، انظر: إشارات الإمام البخاري -رحمه الله- إلى اختلاف الأسانيد في الجامِع الصحيح (ص:١٧)

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٧/١)

ومدار ذلك على إمكان الجمع الصحيح غير المتعسف بين الروايات المختلفة، فإذا أمكن ذلك فحينها، يُصحح الوجهان، كأن يقع الاختلاف على إمام مكثر، حافظ ضابط، وتكون روايته على الجزم، فلا مانع من تصحيح الوجهين، أو يكون الاختلاف من مكثر متقن ضابط، فيحتمل أنه تحمل ما لم يتحمل غيره، وضَبط ما لم يضبط غيره، أما الجمع المتكلف فلا اعتبار له عند المحدثين

لكن: غالبا ما يكون الاختلاف مظنة العلة، فالشائع عند المحدثين الترجيح في الاختلاف، بتوهين بعض الوجوه، وتصحيح بعضها الآخر، كأن يقع الاختلاف من متكَلَم فيه، أو صدوق، أو ثقة غير ملازم، عن إمام ثبت يُجمع حديثه، ولا يرويه أصحابه الملازمون، أو يكون الاختلاف على شيخ وسط، ثن يقع اختلاف قوي بين أصحابه

وسائل الكشف عن الاختلاف:

- أن ينص الأئمة على وقوع الاختلاف في حديث ما، على راوٍ ما
- جمع طرق الحديث، ومقارنتها، بحيث يتضح للباحث وجوه الرواية واختلافها
- أن يكون النص من الرواة أنفسهم، كأن يقول أحدهم: لم يحدثنا فلان هكذا
- أن يقع الشك أو الاضطراب من بعضهم مما يشير إلى اختلافه عن رواة الحديث

الآثار الناتجة عن الاختلاف في الحكم على الرواية:

– الحكم على الرواية بالرد والضعف، خاصة إذا كان الراوي ممن لا يُحتمل منه ذاك الاختلاف، أو على الأقل عدم التوقف فيها، وترجيح غيرها عليها

– إن اختلاف الراوي في روايته يدل على عدم ضبطه؛ قال ابن مهدي: "إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ"[(١)]. وقال الترمذي: ذُكر عن يحيى بن سعيد أنه إذا رأى الراجل يحدث من حفظه مرة هكذا ومرة هكذا؛ لا يثبت على رواية واحدة تركه") [(٢)]

– تأخر رتبة الراوي المخالف كليا، أو في بعض الشيوخ، أو الأماكن، أو الأحوال

* * *

(١) الكفاية للخطيب (٥٦٢/٢).

(٢) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٣٩٦/١).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

الحديث الأول:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ[١]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ»[٢]" تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ[٣]. وقال محمد بن الصلت: عن فليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ"[٤]

الاختلاف على الراوي:

قلت: أشار البخاري رحمه الله لخلاف وقع في هذا الحديث على فُليح بن سليمان، على وجهين؛

فرواه أبو تُميلة يحيى بن واضح، ويونس بن محمد؛ كلاهما، عن فُليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه

ورواه محمد بن الصلت: عن فليح، عن سعيد، عن أبي هريرة

---

(١) هو محمد بن سلام لأن ابن مقاتل لم يذكروا له رواية عن أبي تميلة عند البخاري، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر حيث قال: "حدثنا محمد كذا للأكثر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام وكذا للحفصي وجزم به الكلاباذي وغيره وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل انتهى وكذا هو في رواية أبي علي بن شبويه والأول هو المعتمد" فتح الباري لابن حجر (٤٧٢/٢)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٣/٢) برقم: (٩٨٦)

(٣) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٣٠٨/٣) برقم: (٦٣٣٥)

(٤) صحيح البخاري (٢٣/٢ رقم ٩٨٦)

ثم قال رحمه الله: وحديث جابر أصح

قلت: وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه هو ما رواه الترمذي، والدارمي، والبيهقي بأسانيدهم عن مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ فِي غَيْرِهِ"(١)

دراسة حال المختلفين وسبب الترجيح:

قلت: لكي يتضح لنا وجه ترجيح الإمام البخاري لرواية الحديث عن فُليح، عن سعيد، عن جابر؛ فلا بد من معرفة حال الرواة المختلفين عليه؛ وهم:

- أبو تُميلة يحيى بن واضح: (قال ابن أبي حاتم عن أبيه: "ثقة في الحديث أدخله البخاري في الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يُحول من هناك"(٢)، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (ثقة) ، وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: (ثقة) . وكذا قال ابن سعد، والنسائي أيضا) (٣)، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة، من كبار التاسعة) (٤)، وقال الذهبي: (صدوق) (٥)

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥٤٣/١) برقم: (٥٤١)، والدارمي في "مسنده" (١٠٠٤/٢) برقم: (١٦٥٤)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٠٨/٣) برقم: (٦٣٣٨)

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٤/٩)

(٣) تهذيب التهذيب: (٣٩٥/٤)

(٤) تقريب التهذيب: (١٠٦٨/١ رقم ٧٧١٣)

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٥٠٤/٤ رقم ٦٢٦٠)

– يونس بن محمد: (قال أبو حاتم: (صدوق) ، وقال ابن معين: (ثقة) ، وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة ثقة)) [١]، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت، من صغار التاسعة) [٢]

هذان الراويان اتفقا على رواية الحديث عن فُليح، عن سعيد، عن جابر، وهما ثقتان كما هو واضح من ترجمتهما، والطريق إليهما سليمة، فأبو تميلة: رواه البخاري عنه؛ من طريق محمد بن سلام بن فرج؛ وهو (ثقة ثبت، من العاشرة) [٣]، وأما يونس بن محمد فقد رواه البيهقي عنه؛ من طريق أبي عمرو الأديب، عن أبي بكر الإسماعيلي، عن الحسن بن سفيان، عن ابن أبي شيبة، وهذا سند مسلسل بالأئمة المشاهير إلا أبا عمرو الأديب، قال الذهبي عنه: (وكان يجلس لإسماع الحديث والأدب، وله حلقة بنيسابور) [٤]، وقال أيضا: (تصدر للإفادة، وكان صاحب فنون) [٥]

– محمد بن الصلت: (قال أبو زرعة، وأبو حاتم: (ثقة) ، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: (ثقة، وأبو غسان النهدي أحب إليَّ منه)) [٦]، وقال الحافظ: (ثقة، من كبار العاشرة) [٧]

---

(١) تهذيب التهذيب: (٤٧٣/٤)
(٢) تقريب التهذيب: (١٠٩٩/١ رقم ٧٩٧١)
(٣) تقريب التهذيب (٨٥٣/١ رقم ٥٩٨٣)
(٤) تاريخ الإسلام (٤٢٠/٩ رقم ٢٠٩)
(٥) سير أعلام النبلاء (٥٠٤/١٧ رقم ٣٢٦)
(٦) تهذيب التهذيب: (٥٩٤/٣)
(٧) تقريب التهذيب: (٨٥٦/١ رقم ٦٠٠٨)

وهو من روى الحديث عن فُليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، وهو ثقة أيضا، والطريق إليه سليمة؛ فقد رواه عنه السري بن خزيمة بن معاوية، قال عنه ابن حبان: (مستقيم الحديث) [١]، وعبد الأعلى بن واصل، قال عنه الدارقطني: (ثقة) [٢]، والإمامان أبو زرعة، والدارمي

والطرق إليهم صحيحة

وبهذا يبدو للوهلة الأولى أن البخاري رجح بقرينة العدد، لكن بعد تخريج الحديث تبين أن كلا من أبي تُميلة[٣]، ويونس[٤]، روياه كما رواه محمد بن أبي الصلت

قلت: ولعل معرفة الطريق إلى أبي تُميلة، ويونس؛ عن فليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، يُعطينا فكرة عن سبب ترجيح البخاري لرواية الحديث عن جابر، وترجيحها على رواية أبي هريرة

فأبو تُميلة، رواه عنه اثنان، هما:

أحمد بن عمرو بن ربيعة: مجهول، ليس له ذِكر في كتب الجرح والتعديل إلا في تاريخ الإسلام للذهبي حيث ذكره، ولم يورد فيه جرحا ولا تعديلا[٥]

---

(١) الثقات: (٣٠٢/٨)

(٢) تهذيب التهذيب: (٤٦٨/٢)

(٣) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٣٧/٢) برقم: (١٣٠١)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٠٨/٣) برقم: (٦٣٣٦)

(٤) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٥٧٥/٢) برقم: (١٤٦٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٤/٧) برقم: (٢٨١٥)، والحاكم في "مستدركه" (٢٩٦/١) برقم: (١١٠٣)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٠٨/٣) برقم: (٦٣٣٧)، وأحمد في "مسنده" (١٧٧٦/٢) برقم: (٨٥٧٠

(٥) تاريخ الإسلام (٢٩/٦ رقم ٣٥)

محمد بن حميد: قال الخليلي: (كان حافظا عالما بهذا الشأن رضيه أحمد ويحيى) ، وقال البيهقي: (كان إمام الأئمة – يعني: ابن خزيمة – لا يروي عنه) ، وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة: (سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فأومى بإصبعه إلى فمه. فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه نعم. فقلت له: كان قد شاخ لعله كان يعمل عليه، ويدلس عليه؟ فقال: لا يا بني كان يتعمد) [1]، (وقال مرة – أبو زرعة الرازي –: (سمعت أبا عبد الله محمد بن حميد وكان عندي ثقة) ، وقال ابن عدي: (وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه إن ذكرناها، على أن أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيرا لصلابته في السنة)) [2]، وقال الحافظ: (حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة) [3]

وبالنظر في ترجمة هذا الراوي نجد أن النقاد اختلفوا فيه اختلافا بينا، فمنهم من وثقه، ومنهم من جرحه جرحا شديدا، بل اختلف فيه قول أبي زرعة اختلافا شاسعا، لكن إذا نظرنا لقول ابن عدي نجده أشار لبعض سبب هذا الاختلاف، حيث بين أن سبب ثناء الإمام أحمد عليه هو صلابته في السنة، أما في الحديث فلعله ليس بذاك القوي، لكنه ليس بالكذاب ولا الشديد الضعف، بل لعله يستأنس به، ويتقى عند التفرد والمخالفة كما هو الحال هنا

وعليه فيمكن القول، أن رواية الحديث عن أبي تُميلة، عن فُليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، غير محفوظة

---

(١) تهذيب التهذيب: (٥٤٦/٣)

(٢) الكامل في الضعفاء: (٥٢٩/٧)

(٣) تقريب التهذيب (٨٣٩/١ رقم ٥٨٧١)

وأما يونس بن محمد، فقد رواه عنه، علي بن معبد بن نوح، قال عنه أبو حاتم: (كتبنا شيئا من حديثه، ولم يُقض لنا السماع منه، وكان صدوقا) [١]، ومحمد بن عبيد الله بن يزيد بن المنادى، قال عنه أبو حاتم: (صدوق) [٢]، و أحمد بن الأزهر، قال عنه أبو حاتم: (صدوق) [٣]، والإمام أحمد بن حنبل

والطرق إليهم صحيحة، وبهذا يمكن القول إن رواية الحديث عنه، عن فُليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، أسانيدها ظاهرها الصحة

وبهذا يتلخص لدينا أن الحديث صحيح من طريق أبي تميلة، عن جابر، وغير محفوظ من طريقه عن أبي هريرة

ولدينا خلاف متقارب على يونس بن محمد، ويبدو أن طريقه عن جابر، وأبي هريرة صحيحة الأسانيد

والحديث سليم الإسناد من طريق محمد بن الصلت، عن أبي هريرة

وعليه، فيبدو من العسير الترجيح بينهما، فلو تجاهلنا رواية يونس لوجود هذا الخلاف عليه؛ فيبقى لدينا رواية أبي تُميلة، مقابل رواية محمد بن الصلت، وهما ثقتان، والطرق إليهما سليمة

بل – نظريا – ينبغي للبخاري أن يُرجح رواية أبي هريرة، من طريق محمد بن الصلت، على رواية جابر من طريق أبي تُميلة، لأن أبا تُميلة ضعيف عند

---

(١) تهذيب التهذيب: (١٩٤/٣)

(٢) تهذيب التهذيب: (٦٣٩/٣)

(٣) تهذيب التهذيب: (١٤/١)

البخاري كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه: (ثقة في الحديث أدخله البخاري في الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك) [١]

لكن قال الذهبي: (قلت: لا، ما هو في الضعفاء، فعندي كتابا البخاري في الضعفاء، وما هو فيهما. وأيضا فقد احتج به البخاري في صحيحه) [٢]

قلت: فهذا يرد قول ابن أبي حاتم السابق، لكن لعل كلٌ منهما ذكر ما توفر لديه في نسخته، فيكون ذلك من اختلاف النسخ، أو أن البخاري اختلف فيه اجتهاده، وأما إخراجه لبعض حديثه في صحيحه فلا يكفي لإثبات توثيقه له لكون كان ينتقي من أحاديث المتكلم فيهم

وعليه فسواءً كان هذا الراوي عند البخاري ثقة أم ضعيف فلا يختلف الأمر بخصوص مسألتنا لكونه أخرج حديثه هذا ورجحه، فإن كان عنده ضعيفا فالأمر كما قلنا، وإن كان ثقة، فالراويان ثقتان فيبقى الترجيح دقيقا جدرا

ولذا فإني لا أستطيع الجزم بسبب ترجيح البخاري لرواية جابر، على رواية أبي هريرة، لكن بكل حال يتضح لنا أن هذا الموطن من مواطن الترجيح الصعبة، ويَبقى للبخاري شفوف نظر قد يعسر علينا كشفه أحيانا

قلت: بقي النظر في حال فُليح نفسه: قال النسائي: (وفليح بن سليمان ليس بالقوي) [٣]، ذكره البخاري في التاريخ الكبير، والأوسط، ولم يذكر فيه

---

(١) تهذيب التهذيب: (٣٩٥/٤)

(٢) تاريخ الإسلام (١٢٦٤/٤ رقم ٣٧١)

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٨٧ رقم ٤٨٦)، سنن النسائي "المجتبى" (٢٦٢/٣ رقم ١٨٠٢)، السنن الكبرى للنسائي (٤٣٨/٨ رقم ٩٦٣٠)

جرحا ولا تعديلا) [1]، (ومسلم في الكنى والأسماء ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا) [2]، وقال ابن عدي: (لفليح أحاديث صالحة يروي عن الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به) ، وقال الدارقطني: (يختلفون فيه، وليس به بأس) ، وقال الحاكم أبو عبد الله: (اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره) ، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي) ، وقال ابن معين: (ضعيف وهم يكتبون حديثه ويشتهونه) ، وقال الحاكم أبو أحمد: (ليس بالمتين عندهم) ، وقال أبو داود: (ليس بشيء) ، وقال عليُّ ابن المديني: (كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين) [3]، وقال الحافظ: (صدوق كثير الخطأ، من السابعة) [4]

قلت: بالنظر لأقوال العلماء في فليح يتبين لنا أن حاله في الأصل العام ليس بالمتين، وإنما يُعتبر به، ويُكتب حديثه، لكن ذكر ابن عدي أن البخاري اعتمده – كما سبق في ترجمته –، وهذا بتقديري ليس دليلا أن البخاري يوثقه، فقد يكون ما أخرجه عنه تبعا لقاعدته في الانتقاء إذا تابعه الثقات

لكن ليس له متابع هنا لهذا الحديث، لا في الصحيح ولا خارجه، ولكن له شواهد كثيرة لعلها سبب قبول البخاري لهذا الحديث في صحيحه، الأمر الذي يشعر أن البخاري يعمل بالشواهد صنعة لتقوية صحة وثبوت الخبر،

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١٣٣/٧ رقم ٦٠١)، التاريخ الأوسط (١٧٥/٢ رقم ٢٢٠٣)
(٢) الكنى والأسماء للإمام مسلم (٩٠٢/٢ رقم ٣٦٦٠)
(٣) تهذيب التهذيب: (٤٠٣/٣)
(٤) تقريب التهذيب: (٧٨٧/١ رقم ٥٤٧٨)

وليس كما يقول بعضهم: أن الشواهد لا تصلح إلا لإثبات العمل بالخبر، دون إثبات صحته

ومن الشواهد التي تشهد لهذا الحديث:

حديث عبد الله بن عمر: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ يوم العيد في طريق، ثم رجع في طريق آخر) (١)

حديث سعد بن عائذ القرظ: (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى العيدين سلك على دار سعيد بن أبي العاص، ثم على أصحاب الفساطيط، ثم انصرف في الطريق الأخرى طريق بني زريق، ثم يخرج على دار عمار بن ياسر ودار أبي هريرة إلى البلاط) (٢)

حديث أبي رافع القبطي: (كان يخرج إلى العيدين ماشيا ويصلي بغير أذان ولا إقامة، ثم يرجع ماشيا في طريق آخر) (٣)

حديث سعد بن أبي وقاص: (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يخرج إلى العيد ماشيا ويرجع ماشيا في طريق غير الطريق الذي خرج فيه) (٤)

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٤٩/١) برقم: (١١٥٦) وابن ماجه في "سننه" (٣٣٦/٢) برقم: (١٢٩٩) وأحمد في "مسنده" (١٢٥٨/٣) برقم: (٥٩٨٥) والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٠٩/٣) برقم: (٦٣٣٩) والحاكم في "مستدركه" (٢٩٦/١) برقم: (١١٠٢)

(٢) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٣٦/٢) برقم: (١٢٩٨) والطبراني في "الكبير" (٣٩/٦) برقم: (٥٤٤٨) والطبراني في "الصغير" (٢٨٢/٢) برقم: (١١٧٢) والحاكم في "مستدركه" (٦٠٧/٣) برقم: (٦٦١٧)

(٣) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣١٨/١) برقم: (٩٤٣)

(٤) أخرجه البزار في "مسنده" (٣٢٠/٣) برقم: (١١١٥)

الحديث الثاني:

وَقَالَ لِي يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "إِذَا قَاءَ فَلَا يُفْطِرُ إِنَّمَا يُخْرِجُ وَلَا يُولِجُ"(١)، "وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يُفْطِرُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ"(٢)

(وقال لي يحيى بن صالح، حدثنا معاوية بن سلام، حدثنا يحيى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان: سمع أبا هريرة رضي الله عنه: «إذا قاء فلا يفطر، إنما يُخرج ولا يُولج»(٣)، ويذكر عن أبي هريرة: «أنه يفطر» والأول أصح

الاختلاف في هذا الحديث وتحريره:

قلت: أشار البخاري رحمه الله إلى خلاف وقع على أبي هريرة رضي الله عنه في هذه المسألة على وجهين هما:

- ثبت من قوله: (عدم الفطر من القيء)
- وورد عنه من روايته (أنه يُفطر)

قلت: يظهر أنه أراد بقوله (عن أبي هريرة: «أنه يفطر») ما رُوي من طُرق عن عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٣/٣) موقوفا، وأورده المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٢٨٧/١٠ رقم ١٤٢٦٥)، وأشار لهذا الموضع

(٢) صحيح البخاري (٣٣/٣)

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٣/٣) موقوفا، وأورده المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٢٨٧/١٠ رقم ١٤٢٦٥)، وأشار لهذا الموضع

أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ذرعه قيء وهو صائم، فليس عليه قضاء، وإن استقاء فليقض) (١)

قال الحافظ عقبه: (كأنه يشير بذلك إلى ما رواه هو في التاريخ الكبير قال: قال لي مسدد: عن عيسى بن يونس، حدثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رفعه قال: (من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقاء فليقض) (٢)

وبذلك نرى أن الخلاف وقع في الثابت على أبي هريرة، موقوف: (إذا قاء فلا يفطر) ؟ أم مرفوع: (أنه يفطر) ؟ وعليه فالخلاف فيما رُوي عنه رضي الله عنه، أي أن الخلاف في باب الرواية، وليس مجرد الخلاف الفقهي، فالبخاري استبعد ثبوت المرفوع عن أبي هريرة، لأنه لو ثبت عنه ما وسعه إلا أن يقول به، كعادة الصحابة

ترجيح الاختلاف:

قلت: أنكر المحدثون هذا الحديث المرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢/٢٨٣) برقم: (٢٣٨٠) والترمذي في "جامعه" (٢/٩٠) برقم: (٧٢٠) وابن ماجه في "سننه" (٢/٥٨١) برقم: (١٦٧٦) والدارمي في "مسنده" (٢/١٠٧٩) برقم: (١٧٧٠) وأحمد في "مسنده" (٢/٢١٦١) برقم: (١٠٦٠٩) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٦/١٨٠) برقم: (٩٢٨٠) والنسائي في "الكبرى" (٣/٣١٧) برقم: (٣١١٧)، (٣/٣١٧) برقم: (٣١١٨) وابن الجارود في "المنتقى" (١/١٥٢) برقم: (٤٢٤) وأبو يعلى في "مسنده" (١١/٤٨٢) برقم: (٦٦٠٤) وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/٣٩٦) برقم: (١٩٦٠)، (٣/٣٩٧) برقم: (١٩٦١)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤/١٧٥)

قال أبو داود: (سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء. وقال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ) [١]

وقال ابن بطال: (وهذا الحديث انفرد به عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، وعيسى ثقة، إلا أن أهل الحديث أنكروه عليه، ووهم عندهم فيه، وقال البخاري: لا يُعرف إلا من هذا الطريق، ولا أُراه محفوظًا، ورَوى معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير، قال: أخبرني عمر بن الحكم بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول: إذا قاء أحدكم فلا يفطر، فإنما يخرج ولا يدخل. وهذا عندهم أصح موقوفًا على أبي هريرة) [٢]

وقال الحافظ: (قال البخاري لم يصح، وإنما يُروى عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وعبد الله ضعيف جدا) [٣]

وقال القاري: (قال ابن بطال: والصحيح رواية أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد: (أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر) . وقال الترمذي حديث أبي الدرداء أصح شيء في القيء والرعاف) [٤]

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣٥/١١)
(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨٠/٤)
(٣) فتح الباري لابن حجر (١٧٥/٤)
(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣٥/١١)

قلت: يتلخص من ذلك ما يلي:

– أنكر المحدثون هذا الخبر عن أبي هريرة مرفوعا، واعتبروه من أوهام عيسى بن يونس بالرغم من كونه ثقة

– الثابت عن أبي هريرة قوله: (لا يُفطر) ، أي في القيء

– الحديث صحيح من رواية أبي الدرداء[1]، وثوبان[2]، وفضالة بن عبيد[3]، وغيرهم

– الصواب في وجه الرواية لهذا الحديث عن أبي هريرة؛ هو من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وعبد الله ضعيف جدا كما قال البخاري أعلاه

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢/٢٨٣) برقم: (٢٣٨١) والترمذي في "جامعه" (١/١٣٠) برقم: (٨٧) وأحمد في "مسنده" (١٠/٥٢٦٥) برقم: (٢٢٨٠٥)، (١٠/٥٢٦٦) برقم: (٢٢٨١٦)، (١٠/٥٢٨٠) برقم: (٢٢٨٧٩)، (١٢/٦٧٠٤) برقم: (٢٨١٤٩) والدارمي في "مسنده" (٢/١٠٧٨) برقم: (١٧٦٩) وابن حبان في "صحيحه" (٣/٣٧٧) برقم: (١٠٩٧) وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/٣٩٥) برقم: (١٩٥٨)، (٣/٣٩٥) برقم: (١٩٥٩)

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢/٢٨٣) برقم: (٢٣٨١) والترمذي في "جامعه" (١/١٣٠) برقم: (٨٧) وأحمد في "مسنده" (٩/٥٠٧٩) برقم: (٢٢١١٤)، (١٠/٥٢٦٦) برقم: (٢٢٨١٥)، (١٢/٦٧٠٤) برقم: (٢٨١٤٨)، (١٢/٦٧٠٤) برقم: (٢٨١٤٩)، (١٢/٦٧١٣) برقم: (٢٨١٨٤) والدارمي في "مسنده" (٢/١٠٧٨) برقم: (١٧٦٩) وابن حبان في "صحيحه" (٣/٣٧٧) برقم: (١٠٩٧) وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/٣٩٤) برقم: (١٩٥٦)، (٣/٣٩٥) برقم: (١٩٥٨)، (٣/٣٩٥) برقم: (١٩٥٩)

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" (١١/٥٧٩١) برقم: (٢٤٥٩٩) والطبراني في "الكبير" (١٨/٣١٦) برقم: (٨١٧) والبيهقي في "سننه الكبير" (٤/٢٢٠) برقم: (٨١٢٨) والدارقطني في "سننه" (٣/١٤٩) برقم: (٢٢٥٩)

قلت: لكن للحديث المرفوع طرق أخرى عن أبي هريرة؛ حيث رواه: أبو سعيد المقبري، وعطاء بن أبي رياح، ومحمد بن سيرين، ثلاثتهم عنه رضي الله عنه

فأما رواية أبي سعيد المقبري فمدارها على عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه أو جده عن أبي هريرة، وعبد الله هذا واه جدا، (ضعفه ابن البرقي، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والساجي، وقال أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث) ، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي)) [1]، وقال الحافظ: (متروك، من السابعة) [2]

وأما رواية عطاء فصحيحة السند، حيث رواها محمد بن حاتم، عن حبان بن موسى، عن عبد الله بن المبارك، عن الأوزاعي، عنه، وهذا سند متصل بالثقات الأثبات

وأما رواية ابن سيرين: فمدارها على هشام بن حسان، وقد جاءت عنه من طريقين:

- حفص بن غياث، رواها عنه علي بن الحسن بن سليمان، ويحيى بن سليمان، وطريقُ عليٍ صحيحةُ السند

- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، رواها عنه: محمد بن المبارك القلانسي، وشداد بن حكيم البلخي، وعبد الله بن وهب المصري، والحكم بن

(١) تهذيب التهذيب: (٣٤٥/٢)

(٢) تقريب التهذيب: (٥١١/١ رقم ٣٣٧٦)

موسى النسائي، وإسحاق بن راهوية، والوليد بن عبد الملك الحراني، وعلي بن حجر بن إياس، ومسدد بن مسرهد

وجميع الطرق لهؤلاء صحيحة السند إلا الوليد بن عبد الملك ففي الطريق إليه: أحمد بن خالد بن عبد الملك قال الدارقطني: (ليس بشيء) [١]

وهذه هي الطريق التي وهَّمَ فيها المحدثون عيسى بن يونس، وهو الثقة الثبت، (قال أحمد، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن خراش: (ثقة) ، وقال أبو زرعة: (كان حافظا) [٢]، وقال الحافظ: (ثقة مأمون) [٣] لكون هذا المرفوع خالف الثابت من قول أبي هريرة، الأمر الذي دفع النقاد لعدم الرضى برواية عيسى بن يونس

لكن يبقى لدينا طريق عطاء بن أبي رباح، وطريق حفص بن غياث عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين؛ كلاهما عن أبي هريرة، وهي صحيحة السند – كما سبق –

فأقول: لعل الذي جعل النقاد يتركون رواية عيسى بن يونس المشتهرة، قد يجعلهم يردون رواية ابن أبي رباح، ورواية حفص بن غياث عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، وكلاهما مفردة

يبقى النظر في الرواية الموقوفة على أبي هريرة – وهي التي رجحها البخاري – وهي ما رواه البخاري: (وقال لي يحيى بن صالح، حدثنا معاوية بن سلام، حدثنا يحيى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان)

---

(١) لسان الميزان: (٤٥٠/١)

(٢) تهذيب التهذيب: (٣٧١/٣)

(٣) تقريب التهذيب: (٧٧٣/١)

هذا سند جيد صحيح: يحيى بن صالح الوحاظي: قال يحيى بن معين عنه: (ثقة) ، وقال أبو حاتم: (صدوق) ، وقال أبو عوانة الإسفراييني: (حسن الحديث، ولكنه صاحب رأى، وأحمد بن حنبل لم يكتب عنه) ، وذكره أبو أحمد بن عدى في جماعة من ثقات أهل الشام) [١]

ومعاوية بن سلام: قال يحيى بن معين: (ثقة) ، وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة، صدوق) ، وقال أبو زرعة الدمشقي: (وكان معاوية بن سلام ثقة) ، وقال دحيم: (جيد الحديث ثقة كان بحمص ثم انتقل إلى دمشق) ، وقال أبو حاتم: (لا بأس بحديثه) ، وقال النسائي: (ثقة) [٢]

ويحيى بن أبى كثير: قال أيوب: (ما أعلم أحدا بعد الزهري أعلم بحديث أهل المدينة من يحيى بن أبى كثير) ، وقال شعبة: (يحيى ابن أبى كثير أحسن حديثا من الزهري) ، وقال الإمام أحمد بن حنبل: يحيى بن أبى كثير من أثبت الناس، إنما يعد مع الزهري، ويحيى بن سعيد، فإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبى كثير) ، وقال العجلى: (ثقة، كان يعد من أصحاب الحديث) ، وقال أبو حاتم: (إمام لا يحدث إلا عن ثقة) [٣]

وعمر بن الحكم بن ثوبان الحجازي: قال العجلي: (تابعي ثقة) [٤]، وقال الحافظ: (صدوق، من الثالثة) [٥]

---

(١) تهذيب الكمال: (٣٧٥/٣١ رقم ٦٨٤٦)
(٢) تهذيب الكمال: (١٨٤/٢٨ رقم ٦٠٥٧)
(٣) تهذيب الكمال: (٥٠٤/٣١+٥٠٩ رقم ٦٩٠٧)
(٤) إكمال تهذيب الكمال: (٣٨/١٠)
(٥) تقريب التهذيب: (٧١٦/١ رقم ٤٩١٦)

قلت: يتضح من هذا أن البخاري رحمه الله، قد يُرجح عند الاختلاف بما هو ثابت من قول الصحابي رضي الله عنه، ويُوَهِّم بعض الثقات إذا توفرت القرائن عليه

أقول هذا إذا رجحنا قول البخاري، لكن لا شك أن القول الثاني له حظ من الصحة، وترجيح ثبوت الحديث عن أبي هريرة ممكن وقائم، ثم نجمع بين موقوف أبي هريرة ومرفوعه، بالتفصيل الذي جاء في المرفوع

قال الحافظ: (ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة إذا قاء لا يفطر وبين قوله إنه يفطر مما فصل في حديثه هذا المرفوع فيحتمل قوله قاء أنه تعمد القيء واستدعى به) [1]

* * *

(١) فتح الباري لابن حجر (١٧٥/٤)

الحديث الثالث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ: "إِنَّ أَقْوَامًا بِالْمَدِينَةِ خَلْفَنَا مَا سَلَكْنَا شِعْبًا وَلَا وَادِيًا إِلَّا وَهُمْ مَعَنَا فِيهِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ" وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(١)، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: الْأَوَّلُ أَصَحُّ"(٢)

الاختلاف على الراوي وتحريره:

قلت: بين الإمام البخاري رحمه الله أن هذا الحديث وقع فيه خلاف على حميد، على وجهين؛ هما:

– رواه سليمان بن حرب وغيره، عن حماد بن زيد، عن حميد، عن أنس. مباشرة حميد عن أنس بدون واسطة

– ورواه موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن موسى بن أنس، عن أنس. فأدخل موسى بين حميد وأنس

ثم رجح رحمه الله الوجه الأول: حميد، عن أنس، بدون واسطة

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٦/٤) برقم: (٢٨٣٨)، (٢٦/٤) برقم: (٢٨٣٩)، (٨/٦) برقم: (٤٤٢٣)، وابن ماجه في "سننه" (٥٨/٤) برقم: (٢٧٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٢٥٣٠/٥) برقم: (١٢١٩١)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٦١/٥) برقم: (٩٥٤٧)، وأحمد في "مسنده" (٢٧٢٣/٥) برقم: (١٣٠٧٢) وابن حبان في "صحيحه" (٣٣/١١) برقم: (٤٧٣١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥٠/٦) برقم: (٣٨٣٩)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (٤١٢/١) برقم: (١٤٠٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٥١/٢٠) برقم: (٣٨١٦٥)، عن سليمان وغيره، عن حماد به

(٢) صحيح البخاري (٢٦/٤ رقم ٢٨٣٩)، وفي نسخة: (الأول عندي أصح). انظر: فتح الباري لابن حجر (٤٧/٦)

دراسة الاختلاف والترجيح:

قلت: رواية موسى بن أنس بن مالك، عن أبيه، التي أشار إليها البخاري؛ هي: عن أنس: أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: "لَقَدْ تَرَكْتُمْ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ، إِلَّا وَهُمْ مَعَكُمْ فِيهِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ يَكُونُونَ مَعَنَا وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: "حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ") [1]

ولكي نتلمس سبب ترجيح البخاري للرواية بدون واسطة، فيحسن أن نتعرف على حال المختلفين على حميد:

حماد بن سلمة: (قال الإمام أحمد: (أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديما، يخالف الناس في حديثه) ، وقال ابن معين: (ثقة)) [2]، وقال ابن القطان: (هو أحد الأثبات في الحديث، ومتحقق بالفقه، ومن أصحاب العربية الأول) [3]، وقال الحافظ: (ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، من كبار الثامنة) [4]

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣١٩/٢) برقم: (٢٥٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٢٦٧١/٥) برقم: (١٢٨٢٤)، (٢٧٩٨/٥) برقم: (١٣٤٤٠)، والبزار في "مسنده" (٤٨٩/١٣) برقم: (٧٢٩٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٣/٧) برقم: (٤٢٠٩)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٤/٩) برقم: (١٧٨٩٣)

(٢) تهذيب التهذيب: (٤٨١/١)

(٣) إكمال تهذيب الكمال: (١٤٢/٤)

(٤) تقريب التهذيب: (٢٦٨/١ رقم ١٥٠٧)

حماد بن زيد: قال أبو عاصم يقول: مات حماد بن زيد يوم مات، ولا أعلم له في الإسلام نظيرا في هيئته ودله) [١]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، فقيه، قيل إنه كان ضريرا، ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة) [٢]

قلت: الذي يظهر أن حال حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، متقارب عند أغلب النقاد، فكلاهما ثقة إمام، إلا أن الإمام أحمد قدم ابن سلمة في حميد الطويل كما سبق، لكن الإمام أحمد ذاته، وأبا زرعة فضلوا ابن زيد على ابن سلمة مطلقا بمراحل، قال أحمد: (حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام، وهو أحب إلينا من حماد بن سلمة) [٣]، وقال أبو زرعة: (حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، وأصح حديثا وأتقن) [٤]

وبما أن حال المختلفين على حميد متقارب، لأن ابن سلمة مقدم على في حميد، في حين نجد ابن زيد مقدم في العموم، لذا لا بد من معرفة المتابعين لهما، فأما حماد بن زيد، فقد تابعه:

زهير بن معاوية بن حديج[٥]، قال عنه النسائي: (ثقة ثبت) [٦]، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي القسملي[٧]، قال أبو حاتم، والنسائي: (ثقة) [٨]،

---

(١) تهذيب الكمال: (٢٣٩/٧ رقم ١٤٨١)
(٢) تقريب التهذيب: (٢٦٨/١ رقم ١٥٠٦)
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٣٧/٣)
(٤) تهذيب التهذيب: (٤٨٠/١)
(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٦/٤) برقم: (٢٨٣٨)
(٦) تهذيب التهذيب: (٦٤٠/١)
(٧) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٥٨/٤) برقم: (٢٧٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٢٥٣٠/٥) برقم: (١٢١٩١)
(٨) تهذيب التهذيب: (٤٩٢/٣)

ويزيد بن هارون[١]، قال عنه أبو حاتم: (ثقة، إمام صدوق، لا يسأل عن مثله) [٢]، وعبد الله بن المبارك[٣]، ومعمر بن راشد[٤]، ويحيى بن سعيد القطان[٥]، وثلاثتهم أئمة أثبات معروفون، ستتهم عن حميد، عن أنس، كرواية ابن زيد

بينما حماد بن سلمة، عن حميد، عن موسى بن أنس بن مالك، عن أبيه، فلم أجد له أي متابع على روايته

قلت: يتلخص من ذلك أن البخاري رجح رواية حماد بن زيد، عن حميد، عن أنس بدون واسطة، على رواية حماد بن سلمة؛ لما يلي:

- حماد بن زيد عموما أحفظ أتقن، وأثبت، من ابن سلمة، وكون ابن سلمة ثبت في حميد فلا يعني أن ابن زيد دونه

- وافق ابن زيد ست آخرون من الثقات على روايته بدون واسطة

- أكثر الإمام البخاري من الرواية عن ابن زيد في صحيحه حتى زادت عن مائتي رواية، بينما لم يرو لابن سلمة إلا رواية واحدة، الأمر الذي يشعر بأن ابن سلمة لم يكن مثل ابن زيد عند البخاري رحمه الله

---

(١) وابن حبان في "صحيحه" (٣٣/١١) برقم: (٤٧٣١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥٠/٦) برقم: (٣٨٣٩)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (٤١٢/١) برقم: (١٤٠٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٥١/٢٠) برقم: (٣٨١٦٥

(٢) تهذيب الكمال: (٢٦١/٣٢)

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨/٦) برقم: (٤٤٢٣)

(٤) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٦١/٥) برقم: (٩٥٤٧)

(٥) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٧٢٣/٥) برقم: (١٣٠٧٢)

قال المزي: (استشهد به البخاري، وقيل: إنه روى له حديثا واحدا عن أبي الوليد عنه عن ثابت) [١]

– أن حُميد الطويل صرَّح بالتحديث عن أنس مباشرة، في هذا الحديث كما في رواية زهير عنه[٢]، الأمر الذي يؤكد أنه تلقاه من أنس مباشرة، قال ابن حجر: (وإنما قال ذلك لتصريح حميد بتحديث أنس له كما تراه من رواية زهير، وكذلك قال معتمر[٣] [٤]

قلت: ومع ذلك هناك من خالف البخاري في ترجيحه هذا، فرجح رواية ابن سلمة لكونه مقدم في حماد، قال الحافظ: (خالفه الإسماعيلي في ذلك، فقال: حماد عالم بحديث حميد مقدم فيه على غيره) [٥]

لكن القرائن التي سقناها على ترجيح البخاري أكثر، وأقوى مما ذكره الإسماعيلي رحمه الله

كما أن الحافظ استظهر الجمع بين الوجهين حيث قال: (ولا مانع من أن يكونا محفوظين، فلعل حميدا سمعه من موسى، عن أبيه، ثم لقي أنسا

---

(١) تهذيب الكمال: (٢٣٩/٧ رقم ١٤٨١)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٦/٤) برقم: (٢٨٣٨)

(٣) قلت: هذا لعله تصحيف عن معمر، إذ ليس لمعتمر بن سليمان رواية في هذا الحديث، بل الرواية لمعمر بن راشد عن حماد بن زيد به

(٤) فتح الباري لابن حجر (٤٧/٦)

(٥) فتح الباري لابن حجر (٤٧/٦)

فحدثه به، أو سمعه من أنس، فثبته فيه ابنه موسى، ويؤيد ذلك أن سياقَ حماد[1] عن حميد أتمُ من سياق زهير ومن وافقه[2] عن حميد)

وهذا وإن كان محتملا، لكنه مرجوح، لأن الأصل في اختلاف الرواة على الشيخ رجحان أحد الوجهين، وقد أكد البخاري ترجيح أحد الوجهين هنا، أما تصحيح الوجهين فلا يُنكر لكنه خلاف الأصل، ولا بد من قرينة

* * *

(١) يقصد رواية ابن سلمة

(٢) الرواية عن زهير ومن وافقه عن حماد بن زيد عن حميد، وليس عنهم عن حميد

الحديث الرابع:

قال البخاري: (ولم يذكرْ عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرق متاعه، وهذا أصح) [١]

الاختلاف في الحديث وتحريره:

قلت: أشار البخاري أن الرواية في هذا الحديث اختلف بعض لفظها عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فرواه عمرو بن دينار، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله: وليس فيه: (فأحرقوا متاعه)

ورواه صالح بن محمد بن زائدة الليثي، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر: بلفظ: (إذا وجدتم الرجل قد غلّ فأحرقوا متاعه)

قلت: أما حديث عمرو بن دينار؛ فهو ما أخرجه البخاري[٢]؛ قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ[٣] النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرَةُ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هُوَ فِي النَّارِ فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا) [٤]

---

(١) صحيح البخاري (٧٤/٤)

(٢) صحيح البخاري (٧٤/٤ رقم ٣٠٧٤)

(٣) ثَقَل النبي: (بفتح المثلثة والقاف أي على عياله وما يثقل حمله من الأمتعة). انظر شرح القسطلاني (١٨٢/٥)

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٤/٤) برقم: (٣٠٧٤) وابن ماجه في "سننه" (١١٣/٤) برقم: (٢٨٤٩) وسعيد بن منصور في "سننه" (٣١٢/٧) برقم: (٢٧٢٠) والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠٠/٩) برقم: (١٨٢٧٣) وأحمد في "مسنده" (١٣٦٥/٣) برقم: (٦٦٠٤) وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٤٥/٥) برقم: (٩٥٠٤) والطبراني في "الكبير" (٤٣١/١٣) برقم: (١٤٢٧٦)

وأما حديث الليثي فهو، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: مَنْ وَجَدْتُمُوهُ قَدْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ)

قلت: وقد اضطرب فيه اضطرابا كبيرا فالأكثر رووه عنه، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وسلم[1]

وتارة عنه، عن سالم، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم[2]

وتارة عنه، عن سالم، عن النبي صلى الله عليه وسلم[3]

وتارة عنه، عن الوليد بن هشام بن معاوية[4]

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢١/٣) برقم: (٢٧١٣)، والترمذي في "جامعه" (١٢٨/٣) برقم: (١٤٦١)، والدارمي في "مسنده" (١٦١٧/٣) برقم: (٢٥٣٢ (م))، وأحمد في "مسنده" (٥٥/١) برقم: (١٤٦)، والحاكم في "مستدركه" (١٢٧/٢) برقم: (٢٥٩٩)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠٢/٩) برقم: (١٨٢٨٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٠٥/١٤) برقم: (٢٩٢٨٣)، (١٦٧/١٨) برقم: (٣٤٢٢٨)، والبزار في "مسنده" (٢٣٤/١) برقم: (١٢٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٨٠/١) برقم: (٢٠٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٦/١٠) برقم: (٤٢٤١)، (٤٤٧/١٠) برقم: (٤٢٤٢)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣١٥/٧) برقم: (٢٧٢٩)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٣١٠/١) برقم: (٢٠١)، (٣١١/١) برقم: (٢٠٢)

(٢) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٦/١٠) برقم: (٤٢٤٠)

(٣) ذكره الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٣١١/١) برقم: (٢٠٢) عن الدارقطني، وقال الدارقطني: وهو المحفوظ

(٤) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢٢/٣) برقم: (٢٧١٤) والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠٣/٩) برقم: (١٨٢٨٤)

دراسة الاختلاف:

قلت: أما حديث عمرو بن دينار، فصحيح ثابت، مداره على: سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله رضي الله عنه، وهذا سند متصل بالثقات الأثبات

وأما حديث صالح بن محمد بن زائدة، فمداره عليه، وهو ضعيف، يُكتب حديث للاعتضاد؛ (قال البخاري: (وصالح هذا لا يعتمد عليه) ، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: (ضعيف الحديث) ، وقال الدارقطني: (ضعيف) ، وقال النسائي: (ليس بالقوي) ، وقال أبو داود: (لم يكن بالقوي في الحديث) ، وقال ابن عدي: (بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها فيها إنكار، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم) ، وقال العجلي: (يكتب حديثه وليس بالقوي) ، وقال أبو أحمد الحاكم: (حديثه ليس بالقائم) ، وقال الإمام أحمد: (ما أرى به بأسا)) [1]

فالحديث بذلك ضعيف، بل شاذ منكر لمخالفته حديث عمرو بن دينار

قال البخاري في التاريخ: يحتجون بهذا الحديث في إحراق رحل الغالّ وهو باطل ليس له أصل وراويه لا يعتمد عليه) [2]

وقال الترمذي: (هذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وسألت محمدا، عن هذا الحديث فقال: إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة، وهو

---

(١) تهذيب التهذيب: (١٩٩/٢)

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٨٢/٥)

أبو واقد الليثي، وهو منكر الحديث. قال محمد: وقد رُوي في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال، فلم يأمر فيه بحرق متاعه) [١]

قلت: اتضح هنا أن البخاري رجح بالأحفظية عند المخالفة، إذا لا مقارنة بين عمرو بن دينار وصالح الليثي، كما رجح البخاري بالمعروف، إذ المعروف في السنة عدم حرق متاع الغال – والله أعلم –

الحديث الخامس:

قال البخاري: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قَالَ: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، تَحْمِلُ كُلُّ امْرَأَةٍ فَارِسًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَمْ يَقُلْ، وَلَمْ تَحْمِلْ شَيْئًا إِلَّا وَاحِدًا، سَاقِطًا أَحَدُ شِقَّيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْ قَالَهَا لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ") قَالَ شُعَيْبٌ، وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ: تِسْعِينَ وَهُوَ أَصَحُّ[٢]

الاختلاف على الراوي وتحريره:

قلت: أشار البخاري لوقوع خلاف في لفظ الرواية على أبي الزناد

– فرواه مغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي بلفظ: (سبعين) [٣]

---

(١) جامع الترمذي (١٢٨/٣) برقم: (١٤٦١)

(٢) صحيح البخاري (١٦٢/٤ رقم ٣٤٢٤)

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٢/٤) برقم: (٣٤٢٤)

– ورواه شعيب[1]، وابن أبي الزناد[2]، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي بلفظ: (تسعين)

قلت: روى هذا الحديث عن أبي هريرة؛ طاووس بن كيسان، ومحمد بن سيرين، وأبو هشام بن حُجير الحجازي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج؛ ورواها عن الأعرج؛ جعفر بن ربيعة الكندي، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان

والذي يهمنا هنا رواية أبي الزناد، عن الأعرج لأنها الرواية التي وقع فيها الخلاف الذي أشار إليه البخاري

دراسة الاختلاف والترجيح:

قلت: ولكي نتعرف على سبب هذا الترجيح عند البخاري، فيلزم ترجمة هؤلاء المختلفين:

– مغيرة بن عبد الرحمن: صدوق، يتقى عند التفرد، لكن في أبي الزناد أقوي من شعيب، وابن أبي الزناد، (قال الإمام أحمد: (ما بحديثه بأس) ، وقال الآجري عن أبي داود: (رجل صالح كان ينزل عسقلان) . وقال في موضع آخر: (لا بأس به) ، وقال ابن عدي: (ينفرد بأحاديث، وأورد منها جملة، ثم قال: عامتها مستقيمة) ، وقال النسائي: (ليس بالقوي) ، وقال ابن

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٠/٨) برقم: (٦٦٣٩)، وذكره في (١٦٢/٤ رقم ٣٤٢٤)، والنسائي في "المجتبى" (٧٥٦/١) برقم: (١/٣٨٤٠)، والنسائي في "الكبرى" (٤٥٨/٤) برقم: (٤٧٥٤)

(٢) ذكره البخاري في "صحيحه" (١٦٢/٤ رقم ٣٤٢٤)

معين: (ليس بشيء)) [١]، وأورده الساجي، والبلخي، وأبو العرب، وابن شاهين، وابن الجارود؛ في جملة الضعفاء) [٢]، وقال الحافظ: (ثقة له غرائب، من السابعة) [٣]

– شعيب بن أبي حمزة: ثقة، (قال العجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، والنسائي: (ثقة) ، وقال الخليلي: (كان كاتب الزهري، وهو ثقة متفق عليه حافظ، أثنى عليه الأئمة) ، وقال الإمام أحمد: (ثبت صالح الحديث)) [٤]، وقال الحافظ: (ثقة عابد من السابعة) [٥]

– ابن أبي الزناد هو عبد الرحمن: صدوق، حديثه في المدينة جيد، وفي العراق مضطرب، (قال الترمذي، والعجلي: (ثقة) ، وقال موسى بن سلمة: (قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس، فقلت له: إني قدمت إليك؛ لأسمع العلم، وأسمع ممن تأمرني به، فقال: عليك بابن أبي الزناد) ، وقال ابن عدي: (هو ممن يكتب حديثه) ، وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة، صدوق، وفي حديثه ضعف، سمعت علي ابن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب) ، وقال يحيى بن معين: (ليس ممن يحتج به أصحاب

---

(١) تهذيب التهذيب: (١٣٦/٤)
(٢) إكمال تهذيب الكمال: (٣٣٠/١١)
(٣) تقريب التهذيب: (٩٦٦/١ رقم ٦٨٩٣)
(٤) تهذيب التهذيب: (١٧٢/٢)
(٥) تقريب التهذيب: (٤٣٧/١ رقم ٢٨١٣)

الحديث، ليس بشيء))[1]، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الرجال، ومن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم)[2]، (صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها من السابعة)[3]

قلت: بالنظر في تراجم هؤلاء الرواة الثلاثة، يتبين أن شعيب ثقة، وابن أبي الزناد جيد في حديث أهل المدينة، وهذان اتفقا على لفظ، (تسعين) ، أما مغيرة بن عبد الرحمن فهو صدوق، يُتقى عند التفرد، لكنه أقوي من شعيب وابن أبي الزناد في أبي الزناد، وهكذا يبدو أن الكفة متساوية، إذ لدينا ثقة وصدوق مقابل صدوق مقدم عليهما في حديث شيخهم أبي الزناد

وبما أن هؤلاء الرواة يكاد يتقارب حالهم، فيلزم النظر في المتابعات عن أبي الزناد، لنتعرف على سبب ترجيح البخاري للفظ شعيب، وابن أبي الزناد: "تسعين" على لفظ مغيرة: "سبعين"

روى الحديث عن أبي الزناد غير الثلاثة السابقين:

– ورقاء بن عمر: قد اتفقت الرواية عنه على لفظ "تسعين"[4]، وورقاء هو المقدم على مغيرة، وشعيب، وابن أبي الزناد، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة؛ عن ابن أبي الزناد، وورقاء، والمغيرة بن عبد الرحمن، وشعيب بن أبي حمزة المديني، كلهم عن أبي الزناد؛ أيهم أحب إليك؟ قال: ورقاء أحب إليَّ

---

(١) تهذيب التهذيب: (٥٠٤/٢)

(٢) تهذيب الكمال: (٩٥/١٧ رقم ٣٨١٦)

(٣) تقريب التهذيب: (٥٧٨/١ رقم ٣٨٨٦)

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٨/٥) برقم: (١٦٥٤

من كلهم، قلت: بعده، من أحب إليك؟ قال: المغيرة أحب إليَّ من ابن أبي الزناد وشعيب، قلت: فابن أبي الزناد وشعيب؟ قال: شعيب) [١]

– سفيان بن عيينة: لكن اختلفت الرواية عنه على ثلاثة ألفاظ؛ "تسعين"[٢]، "سبعين"[٣]، "مائة"[٤]

– موسى بن عقبة: واختلفت الرواية عنه أيضا على لفظين؛ "تسعين"[٥]، "سبعين"[٦]

– هشام بن عروة: واختلفت الرواية أيضا عنه على لفظين؛ "مائة"[٧]، "كَذَا وَكَذَا"[٨]

قلت: وبذلك يتبين أن الرواية في هذه اللفظة اختلفت عن جميع الرواة عن أبي الزناد، إلا عن شعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وورقاء

---

(١) إكمال تهذيب الكمال: (٣٣٠/١١)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٦/٨) برقم: (٦٧٢٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٢/١٠) برقم: (٤٣٣٨)

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٧/٥) برقم: (١٦٥٤)، والحميدي في "مسنده" (٢٩٥/٢) برقم: (١٢٠٨)

(٤) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٠/١١) برقم: (٦٣٤٧)

(٥) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٨/٥) برقم: (١٦٥٤)

(٦) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٤٤/١٠) برقم: (١٩٩٦٨)

(٧) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٨٠/١٠) برقم: (٤٣٣٧)، والنسائي في "الكبرى" (٢٠٦/٨) برقم: (٨٩٨٣)، (١٥٧/١٠) برقم: (١١٢٣٩)

(٨) والبزار في "مسنده" (٣٢٥/١٥)

بن عمر، وهؤلاء اتفقوا على لفظة: "تسعين"، وانفرد مغيرة بن عبد الرحمن؛ بلفظ: "سبعين"

وعليه فيمكن تلمس أسباب ترجيح الإمام البخاري لهذه اللفظة: "تسعين"، على "سبعين"، بما يلي:

– قرينة العدد، حيث اتفق ثلاثة على نفس اللفظ، في حين تفرد مغيرة بتلك اللفظة

– الوثاقة في الشيخ، فورقاء أثبت هؤلاء الأربعة في أبي الزناد، وقد وافق على لفظ: "تسعين"

– الوثاقة العامة، فشعيب أوثق الثلاثة، ويليه ابن أبي الزناد في حديث المدينة، ثم مغيرة

– بالرغم من أن مغيرة مقدم على شعيب في ابن أبي الزناد، لكن هذا لا ينفعه، لأن ورقاء وهو الأوثق منه في ذات الشيخ، وافق شعيبا، فترجح لفظ شعيب

قلت: بالرغم من ذلك أخرج البخاري هذه اللفظة المرجوحة محتجا بأصل الرواية، لأن هذه اللفظة لا تؤثر في أصل الحديث، والرواية التي تضمنتها هي الأقوى والأصح بالجملة

الحديث السادس:

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سَلَّامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدُبٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ".

"تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ. وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبَانُ. وَقَالَ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا، قَوْلَهُ. وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ عُمَرَ، قَوْلَهُ، وَجُنْدُبٌ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ"(١)

الاختلاف على الراوي وتحريره:

قلت: أشار البخاري – رحمه الله – أن هذا الحديث وقع فيه خلاف على أبي عمران، على النحو التالي:

– رواه سلاَّم بن أبي مطيع(٢)، والحارث بن عبيد(٣)، وسعيد بن زيد(٤)، ثلاثتهم، عن أبي عمران، عن جندب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح البخاري (١٩٨/٦ رقم ٥٠٦١)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١١/٩) برقم: (٧٣٦٤)، والنسائي في "الكبرى" (٢٩٠/٧) برقم: (٨٠٤٣)، (٣٩٩/١٠) برقم: (١١٨٢٩)، وأحمد في "مسنده" (٤٢٨٥/٨) برقم: (١٩١١٨)، والطبراني في "الكبير" (١٦٣/٢) برقم: (١٦٧٣)

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥٧/٨) برقم: (٢٦٦٧)، والدارمي في "مسنده" (٢١١٦/٤) برقم: (٣٤٠٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٢٠/١٥) برقم: (٣٠٧٩٣)، والطبراني في "الكبير" (١٦٣/٢) برقم: (١٦٧٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٤٩١/٢) برقم: (١٦٦)

(٤) ذكر الحافظ في فتح الباري (١٠٢/٩): (أن الحسن بن سفيان أخرجه في مسنده من طريق أبي هشام المخزومي عنه قال سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره فإذا اختلفتم فيه فقوموا)، ومسند الحسن هذا غير موجود، لكن قال الحافظ في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٢١/٢): (ووقفت أيضاً على قِطع من عدة مسانيد؛ كمسند الحسن بن سفيان)، فلعل هذا الحديث في القطعة الموجودة عند الحافظ

– ورواه حماد بن سلمة[١]، وأبان بن زيد العطار[٢]، وشعبة بن الحجاج من طريق غندر عنه[٣]، ثلاثتهم، عن أبي عمران، عن جندب موقوفا

– ورواه ابن عون، عن أبي عمران، عن عبد الله بن الصامت موقوفا[٤]، ثم رجح رحمه الله الرواية عن جُندب

دراسة الاختلاف والترجيح:

قلت: حديث ابن عون الذي أشار إليه البخاري هو ما رواه النسائي عن الأزرق، وأبو عبيد القاسم بن سلام عن معاذ بن معاذ، كلاهما؛ عن عبد الله بن عون، عن أبي عمران، عن عبد الله بن الصامت، قال: قال عمر: اقرؤوا القرآن ما اتفقتم عليه، فإذا اختلفتم فقوموا) [٥]

يتضح بذلك أن الذين رووا الحديث عن أبي عمران عن جندب ستة رواة، ثلاثة رووه مرفوعا، وثلاثة رووه موقوفا، فكانوا أكثر عددا، بينما تفرد

(١) ذكرها البخاري في "صحيحه" (١١١/٩) برقم: (٧٣٦٤)، ولم أجدها في غيره، قال الحافظ: (فلم تقع لي موصولة)، انظر فتح الباري (١٠٢/٩)

(٢) لم أجد هذه الرواية موقوفة، بل مرفوعة عند مسلم في "صحيحه" (٥٧/٨) برقم: (٢٦٦٧) قال الحافظ: (فلعله وقع للمصنف من وجه آخر عنه موقوفا)، انظر: فتح الباري (١٠٢/٩)

(٣) ذكر الحافظ في فتح الباري (١٠٢/٩)، أن الإسماعيلي وصله، يعني في مستخرجه على البخاري، والمستخرج مفقود

(٤)أخرجه النسائي، وأبو عبيد، عن عبد الله بن الصامت، عن عمر موقوفا، أخرجه النسائي "الكبرى" (٢٩١/٧) برقم: (٨٠٤٥)، وأبو عبيد فضائل القرآن (ص: ٣٥٥)

(٥) أخرجه النسائي "الكبرى" (٢٩١/٧) برقم: (٨٠٤٥)، وأبو عبيد فضائل القرآن (ص: ٣٥٥)

بروايته ابن عون عن أبي عمران، عن عبدالله بن الصامت، عن عمر، ولذا قال البخاري: (وجندبٌ أصح وأكثر) [١]

قال الحافظ: (قوله: "وجندب أصح وأكثر" أي أصح إسنادا، وأكثر طرقا، وهو كما قال، فإن الجم الغفير رووه عن أبي عمران، عن جندب، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه، والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم، وأما رواية بن عون فشاذة، لم يتابع عليها، قال أبو بكر بن أبي داود: "لم يخطئ بن عون قط إلا في هذا والصواب عن جندب) [٢]

قلت: أما عن ثقة من رووه عن جندب، فهم بين ثقة، وصدوق، ومتكلم فيه، فمطيع؛ قال عنه الإمام أحمد: (ثقة صاحب سنة) [٣]، وسعيد؛ قال عنه ابن عدي: (ولسعيد غير ما ذكرت أحاديث حسان وليس له متن منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق) [٤]، والحارث: قال عنه الإمام أحمد: (مضطرب الحديث) [٥]، هؤلاء رووه عنه مرفوعا

وأبان: قال عنه الإمام أحمد: (ثبت في كل المشايخ) [٦]، وأما حماد بن سلمة، وشعبة بن الحجاج، فهما من الأئمة الثقات الأثبات فلا يحتاجون لتعريف

---

(١) صحيح البخاري (١٩٨/٦ رقم ٥٠٦١)
(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠٢/٩)
(٣) تهذيب التهذيب: (١٤٠/٢)
(٤) إكمال تهذيب الكمال: (٢٩٥/٥)
(٥) تهذيب الكمال: (٢٥٨/٥ رقم ١٠٢٩)
(٦) تهذيب الكمال: (٢٤/٢ رقم ١٤٣)

قلت: وبذلك يتبين أن البخاري رجح رواية جندب بقرينتي الكثرة، والثقة، أما ترجيح رواية الرفع على الوقف عن جندب، فالحقيقة أن رواية الرفع أكثر عددا، وأقوى طريقا، فإن للحديث مرفوعا متابعات عن أبي عمران لم يذكرها البخاري؛ وهي من طريق:

– حجاج بن فرافصة الباهلي[١]، وهو كما قال الحافظ: (صدوق عابد يهم) [٢]، وحماد بن زيد[٣]، وهو ثقة ثبت

– هارون بن موسى العتكي[٤]، وهو كما قال الحافظ: (ثقة مقرئ إلا أنه رمي بالقدر) [٥]، همام بن يحيى بن دينار[٦]، وهو كما قال عنه الإمام أحمد: (همام ثبت في كل المشايخ) [٧]، لكن جاء الحديث عنه موقوفا على جندب[٨] من طريق يزيد بن هارون، وهو ثقة، ومرفوعا من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، وهو ثقة أيضا، لكن رواية الرفع أرجح لموافقته رواية الجماعة كما لا يخفى

---

(١) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٩٠/٧) برقم: (٨٠٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١٦٤/٢) برقم: (١٦٧٥)

(٢) تقريب التهذيب: (٢٢٤/١ رقم ١١٤٢)

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٨/٦) برقم: (٥٠٦٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٩/٣) برقم: (١٥١٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٥/٣) برقم: (٧٣٢)، (٣٦/٣) برقم: (٧٥٩)، والطبراني في "الكبير" (١٦٣/٢) برقم: (١٦٧٣)

(٤) أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢١١٥/٤) برقم: (٣٤٠٢)، والنسائي في "الكبرى" (٢٩١/٧) برقم: (٨٠٤٤)، والطبراني في "الكبير" (١٦٤/٢) برقم: (١٦٧٤)

(٥) تقريب التهذيب: (١٠١٦/١ رقم ٧٢٩٥)

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١١/٩) برقم: (٧٣٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (٥٧/٨) برقم: (٢٦٦٧)

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٠٧/٩)

(٨) أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢١١٦/٤) برقم: (٣٤٠٣) موقوفا

الحديث السابع:

أخرج البخاري وغيره بأسانيدهم عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا. . . . . قَالَتِ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ، أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وَبَجَّحَنِي فَبَجِحَتْ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشِقٍّ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أُقَبَّحُ، وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَمَّحُ أُمُّ أَبِي زَرْعٍ. . . . .) "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَأَتَقَمَّحُ، بِالْمِيمِ، وَهَذَا أَصَحُّ"(١) ٢

الاختلاف في الحديث وتحريره:

قلت: أشار الإمام البخاري رحمه الله أن حديث أم زرع هذا اختلفت فيه رواية لفظة على وجهين: (فأتقنح) وقال بعضهم: (فأتقمح) بالميم" ثم صحح الوجه الثاني: "فأتقمح"، ولم يصرح بمن رواها

---

(١) صحيح البخاري (٢٨/٧)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٧/٧) برقم: (٥١٨٩) ومسلم في "صحيحه" (١٣٩/٧) برقم: (٢٤٤٨)، (١٤٠/٧) برقم: (٢٤٤٨) وابن حبان في "صحيحه" (٢٥/١٦) برقم: (٧١٠٤) والنسائي في "الكبرى" (٢٤٠/٨) برقم: (٩٠٨٩)، (٢٤٣/٨) برقم: (٩٠٩٠)، (٢٤٨/٨) برقم: (٩٠٩١)، (٢٤٨/٨) برقم: (٩٠٩٢)، (٢٤٨/٨) برقم: (٩٠٩٣) وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٤/٨) برقم: (٤٧٠١)، (١٦٠/٨) برقم: (٤٧٠٢)، (١٦٠/٨) برقم: (٤٧٠٣) والترمذي في "الشمائل" (١٤٧/١) برقم: (٢٥٣) والطبراني في "الكبير" (١٦٤/٢٣) برقم: (٢٦٥)، (١٦٦/٢٣) برقم: (٢٦٦)، (١٦٧/٢٣) برقم: (٢٦٧)، (١٦٧/٢٣) برقم: (٢٦٨)، (١٧١/٢٣) برقم: (٢٦٩)، (١٧٣/٢٣) برقم: (٢٧٠)، (١٧٣/٢٣) برقم: (٢٧١)، (١٧٣/٢٣) برقم: (٢٧٢)، (١٧٦/٢٣) برقم: (٢٧٣)، (١٧٦/٢٣) برقم: (٢٧٤) والطبراني في "الأوسط" (٧٥/٦) برقم: (٥٨٣٥)

لذا نظرت في طرق هذا الحديث، وتتبعتها كلها، لمعرفة من رواها على الوجه الأول: "فأتقنح"، ومن رواها على الوجه الثاني: "فأتقمح"، فتبين لي ما يلي:

– رواها سليمان بن عبد الرحمن، وأحمد بن جناب، وعلي بن حجر السعدي، عن عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن عبد الله بن عروة به؛ على الوجه الأول: (فأتقنح) (١)

– ورواها هشام بن عمار، ومصعب بن سعيد، وعلي بن حجر السعدي، وأحمد بن جناب؛ عن عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن عبد الله بن عروة، عروة به؛ على الوجه الثاني: (فأتقمح) (٢)

قلت: يتبين أن كلا من؛ علي بن حجر السعدي، وأحمد بن جناب، رواياها على الوجهين

– رواها أبو عقبة خالد بن عقبة بن خالد السكوني الكوفي، عن أبيه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به، بحذف عبد الله بن عروة، عن عروة على الوجه الأول (فأتقنح) (٣)

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٧/٧) برقم: (٥١٨٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٩/٧) برقم: (٢٤٤٨)، (١٤٠/٧) برقم: (٢٤٤٨) والنسائي في "الكبرى" (٢٤٠/٨) برقم: (٩٠٨٩)

(٢) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٥/١٦) برقم: (٧١٠٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٤/٨) برقم: (٤٧٠١) والترمذي في "الشمائل" (١٤٧/١) برقم: (٢٥٣)

(٣) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٤٣/٨) برقم: (٩٠٩٠)، والطبراني في "الكبير" (١٦٧/٢٣) برقم: (٢٦٨)

– رواها عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعباد بن منصور، عن هشام بن عروة، عن أبيه به، بحذف عبد الله بن عروة، على الوجه الثاني (فأتقمح) [١]

– رواها سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن هشام، عن أبيه به، على الوجه الأول (فأتقنح) [٢]

– رواها عقبة بن خالد، عن هشام بن عروة، عن يزيد بن رومان، عن عروة به، على الوجه الأول (فأتقنح) [٣]

– رواها القاسم بن عبد الواحد، عن عمر بن عبد الله بن عروة، عن عروة به، على الوجه الثاني (فأتقمح) [٤]

قلت: مدار الحديث على هشام بن عروة، وأُختلف عليه على أوجه:

الأول: رُوي عنه، عن عبد الله بن عروة، عروة، عن عائشة، (بوجهي اللفظة)

الثاني: رُوي عنه، عن أبيه، عن عائشة، بحذف عبد الله بن عروة، (بوجهي اللفظة)

الثالث: رُوي عنه، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، بحذف عبد الله بن عروة، بلفظ (فأتقنح)

---

(١) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٧١/٢٣) برقم: (٢٦٩) (١٧٦/٢٣) برقم: (٢٧٤)

(٢) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٦٤/٢٣) برقم: (٢٦٥)

(٣)أخرجه والطبراني في "الكبير" (١٦٧/٢٣) برقم: (٢٦٨)

(٤) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٤٨/٨) برقم: (٩٠٩٣) والطبراني في "الكبير" (١٧٣/٢٣) برقم: (٢٧٢)

وهناك وجه ليس من طريقه، بل من طريق عمر بن عبد الله بن عروة، عن عروة به، على الوجه الثاني (فأتقمح)

دراسة الاختلاف:

لم يُخرج الشيخان[1] إلا الوجه الأول عن هشام، عن عبد الله، عن عروة، عن عائشة، باللفظ الأول (فأتقنح) ، مما يعني رجحان هذا الوجه عن هشام – من حيث الرواية – عند البخاري، ومع ذلك رجح البخاري اللفظ الثاني، بالرغم من أنه روى الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن، وعلي بن حجر، عن عيسى بن يونس، عن هشام به، وعليٌ هذا ورد عنه اللفظان (فأتقنح) ، (فأتقمح) ، فأورد البخاري في الرواية (فأتقنح) ، ورجح عقبها لفظ (فأتقمح) ، فلعله تلقى الحديث من علي بلفظ (فأتقنح) ، فأثبته، ورجح (فأتقمح) لسبب آخر، مما يعني أن ترجيح البخاري لهذا اللفظ الذي صححه ولم يخرجه لا يرجع لحال الرواة عن هشام

فبعد الرجوع للأسانيد، لم أجد في حال الرواة عن هشام في هذا الوجه، ما يمكن أن يكون سببا لهذا الترجيح، فالأسانيد تراوحت بين الصحيحة، التي لا تقل درجةً عما اختاره البخاري، والحسنة المقاربة لبعض أسانيد البخاري، والمعتضدة، والضعيفة، فمثلا أحد الطرق التي رواها الطبراني بسنده إلى هشام فيها، (أحمد بن عبد الرحمن بن يزيد بن عقال، قال ابن عدي: (وهو ممن

(١) في بعض نسخ البخاري أخرج البخاري: (فأتقمح)، وهذا خطأ لأنه قال في آخر ذات الحديث: (وقال بعضهم: (فأتقمح)، بالميم، وهذا أصح)

يكتب حديثه) [1]، وفي بعضها، محمد بن عمرو بن خالد: (مجهول، ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا) [2]

قلت: وبعد تخريج وجوه رواية الحديث، والنظر في حال رواتها، يتضح أن عدد الرواة متقارب، كما أن الأسانيد إلى هشام، عن أخيه، عن أبيه، من حيث الوثاقة كذلك، مما يؤكد أن سبب الترجيح لا يرجع لحال الرواة، بل لجهة أخرى، لا سيما وأن البخاري لم يصرح بأن سبب ترجيحه يعود لحال الرواة

وهذه الجهة بتقديري، ترجع لناحية لغوية، فبعض العلماء غمز لفظ (فأتقنح) لغويا، وبعضهم بين أصله اللغوي، ولكنهم اتفقوا على أن لفظ (فأتقمح) محفوظ في اللغة

قال ابن بطال: (وأما التقمح من الشراب فهو مأخوذ من الناقة المقامح. قال الأصمعي: وهي التي ترد الماء فلا تشرب. قال أبو عبيد: وأحسب قولها: أتقمح، أروى حتى أدع الشرب من شدة الري. قال أبو عبيد: وبعض الناس يروونه فأتقنح، بالنون ولا أعرف هذا الحرف، ولا أراه إلا بالميم. وقال أبو سعيد: أشرب فأتقنح، هو الشرب على رسل لكثرة اللبن؛ لأنها ليست بناهبة غيرها الشربَ، وإنما يُنتهب ما كان قليلاً يخاف عجزه، وقول الرجل لصاحبه إذا حثه على أن يأكل أو يشرب: والله لتقمحنه، والتقمح الازدياد من

(١) لسان الميزان: (٥٢٣/١)

(٢) تاريخ الإسلام (١٠٤٠/٦ رقم ٤٧٣)

الشرب. وقال ابن السكيت في التقنح بالنون الذي لم يعرفه أبو عبيد أتقنح: أقطع الشراب) [١]، وذكر قريبا منه القاري[٢]، والقسطلاني[٣]

فائدة: يظهر لنا من خلال تصرف البخاري رحمه الله أن المحدثين كانوا يقبلون الرواية بالمعنى إذا كانت من متمكنٍ عارفٍ بما يحيل المعاني، فقد أخرج رحمه الله الرواية المتضمنة للفظ "فأتقنح" محتجا بها، مع أنه رجح أن لفظة "فأتقمح" أصح وأولى، وذلك أن اللفظتين تؤديان المعنى، لكن لفظة "فأتقمح" أفصح وأقوى في تأدية المعنى المراد، يعني غاية ما في الأمر، لفظة أولى من لفظة من حيث الفصاحة وقوة المعنى، ولذا لم يمتنع من اخراج الرواية المتضمنة للَّفظة المرجوحة لكونها تؤدي المعنى، ونبه على أن غيرها أصح منها

وهناك فائدة أخرى تتعلق بعناية الإمام البخاري بتحرير الألفاظ ونقلها كما وصلته دون تغيير ولا تبديل، فبالرغم من أنه رجح أن لفظة "فأتقنح" خلاف الأولى، لكنه لما اختار الرواية وردت فيها هذه اللفظة، لم يتجرأ أن يغير أو يبدل، بل التزم بسياق هذه اللفظ المرجوحة عنده، وهذا يُضعف حجة القائلين بتقطيع البخاري للحديث بحسب حاجته الفقهية، فالراجح أنه كان يروي كان تلقى، لا كما يُريد، ويزيد ذلك وضوحا أمران آخران؛ هما:

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/٣٠٤+٣٠٥)

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/٨٨)

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٠/١٧٤)

– استخدام سند جديد في الأحاديث التي يرويها مختلفة المتون في كل موضع جديد

– عندما كان يكرر الحديث بنفس السند، لا نجد اختلافا في المتن، مما يعني أن الاختلاف ليس منه، يعني التكرار كان تبعا لما تلقاه بالسند، لكن إذا كررها بتعدد السند، نجد دائما اختلافا في المتن ولو يسير

* * *

الحديث الثامن:

قال البخاري رحمه الله: (حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِتُعْتِقَهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأُعْتِقَهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاءَهَا، فَقَالَ: "أَعْتِقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ". أَوْ قَالَ: "أَعْطَى الثَّمَنَ". قَالَ: فَاشْتَرَتْهَا فَأَعْتَقَتْهَا، قَالَ: وَخُيِّرَتْ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أُعْطِيتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنْتُ مَعَهُ. قَالَ الْأَسْوَدُ: "وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا. قَوْلُ الْأَسْوَدِ مُنْقَطِعٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا أَصَحُّ"(١) [٢]

وقال أيضا رحمه الله: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اشْتَرِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ"، وَأُهْدِيَ لَهَا شَاةٌ، فَقَالَ: "هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ". "قَالَ الْحَكَمُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا"(٣) [٤]

الاختلاف في الحديث وتحريره:

قلت: أشار البخاري رحمه الله: أنه وقع خلاف في بيان حالة مغيث زوج بريرة لما أُعتقت،

---

(١) صحيح البخاري (٨/١٥٤ رقم ٦٧٥٤)

(٢) انظر تخريجه أدناه

(٣) صحيح البخاري (٨/١٥٤ رقم ٦٧٥١)

(٤) انظر تخريجه أدناه

– فثبت عن ابن عباس موقوفا: (أنه عبدٌ)

– وجاء عن الأسود بن يزيد، وعن الحكم بن عُتيبة من قولهما: (أنه حرٌ)

أما حديث ابن عباس الموقوف فهو قوله: (كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيث عبدا لبني فلان، كأني أنظر إليه يطوف وراءها في سكك المدينة) أو (رأيته عبدا، يعني: زوج بريرة)) [1]

وأما قول الحكم، وقول الأسود فقد وردا؛ تارة في آخر الحديث من غير فصلٍ بينه وبين الحديث، وتارة مفصولا، وهذا ما سيتم بيانه إن شاء الله

لكن أنبه أن الاختلاف بين حديث ابن عباس، وقول الحكم، والأسود، ليس من باب اختلاف الرواية على الراوي، بل هو من باب ترجيح نقل الصحابي الذي شاهد الحادثة، على نقل التابعي البعيد عن الحادثة زمانا ومكانا، لكون الحادثة وقعت في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، أي قبل

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨/٧) برقم: (٥٢٨٠)، (٤٨/٧) برقم: (٥٢٨١)، (٤٨/٧) برقم: (٥٢٨٢)، (٤٨/٧) برقم: (٥٢٨٣) والنسائي في "المجتبى" (١٠٣٨/١) برقم: (١/٥٤٣٢) وأبو داود في "سننه" (٢٣٧/٢) برقم: (٢٢٣١)، (٢٣٧/٢) برقم: (٢٢٣٢) والترمذي في "جامعه" (٤٥٠/٢) برقم: (١١٥٦) وابن ماجه في "سننه" (٢٢٣/٣) برقم: (٢٠٧٥) والدارمي في "مسنده" (١٤٧٢/٣) برقم: (٢٣٣٨) وأحمد في "مسنده" (٤٧٣/٢) برقم: (١٨٦٩)، (٦٢٢/٢) برقم: (٢٥٨٣)، (٧٩٧/٢) برقم: (٣٤٧١) وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٥٠/٧) برقم: (١٣٠١٠) وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٣٩/٦) برقم: (١٢٥٧)، (٣٤٠/٦) برقم: (١٢٥٨) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤٥٧/٩) برقم: (١٧٨٧٧)، (٤٥٨/٩) برقم: (١٧٨٧٨)، (٦٠/١٥) برقم: (٢٩٧٢٤)، (١٤٢/٢٠) برقم: (٣٧٤٤١)

ولادتهما فكان نقلهم منقطعا، أما رفعهما للحديث، فقد كان عن عائشة، أي أنهما رويا حديثا جديدا

قلت: حديث عائشة رضي الله عنها في قصة بريرة مشتهر مستفيض[1]، لكن الجزء المتعلق بحالة زوج بريرة من الحرية عند العتق، فقد وقع فيه خلاف من حيث الوقف عليها، أو جعله من قول الحكم، أو الأسود؛ على أوجه:

* روايته من قولها[2]، بأنه كان حرا، ومداره على إبراهيم بن يزيد النخعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عائشة؛ وقد روى هذا الوجه

– الأعمش، من طريق أبي معاوية، وهُشيم، وأبي جعفر الرازي، وحفص بن غياث، وابن ادريس

– منصور بن المعتمر، من طريق سفيان الثوري، ويحيى بن يعلى أبو محياة

– أبو معشر زياد بن كليب، من طريق سعيد بن أبي عروبة

---

(١) بل رُوي عن غيرها من الصحابة

(٢) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٤٤٩/٢) برقم: (١١٥٥)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٢/٣) برقم: (٢٠٧٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٤٠/٦) برقم: (١٢٥٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤٥٧/٩) برقم: (١٧٨٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٨٢/٣) برقم: (٤٦٠١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٥/١١ بدون رقم)، (١٨٥/١١) برقم: (٤٣٧٣) (١٨٧/١١) برقم: (٤٣٧٤) (١٨٧/١١بدون رقم) والدارقطني في "سننه" (٤٤٢/٤) برقم: (٣٧٥٩) والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٨٩) (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٨٩)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٩٣) عن عائشة قالت: كان زوج بريرة حرا

* روايته من قول الأسود بن يزيد النخعي[1]، بأنه كان حرا، وقد رواه من هذا الوجه

– منصور بن المعتمر، من طريق وأبي عوانة، وجرير من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي

* روايته من قول الحكم بن عُتيبة[2]، بأنه حرٌ، ومداره على شعبة، عنه، عن إبراهيم، عن الأسود، وقد رواه من هذا الوجه

– شعبة بن الحجاج، من طريق حفص بن عمر، وآدم

* روايته من قول عائشة، أنه كان عبدا[3]، رواه أبو جعفر الرازي، عن الأعمش

* روايته من قول إبراهيم بن يزيد النخعي، بأنه كان حرا[4]، رواه حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان

---

(١) أخرجه في البخاري "صحيحه" (١٥٤/٨) برقم: (٦٧٥٤) معلقا، وذكره الترمذي في "جامعه" (٤٤٩/٢) برقم: (١١٥٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٢١/١١) برقم: (٤٣٩٨) (٢٢١/١١) برقم: (٤٣٩٨) وابن حبان في "صحيحه" (٩١/١٠) برقم: (٤٢٧١) والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٩٠) (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٩١) (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٩٢): قال الأسود: زكان زوجها حرا

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٤/٨) برقم: (٦٧٥١) معلقا، وأخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٢٢٤/٧) برقم: (١٤٣٩٤)

(٣) أخرجه الدارقطني في "سننه" (٤٤٢/٤) برقم: (٣٧٥٨) عن عائشة، قالت: كان زوج بريرة مملوكا لآل أبي أحمد

(٤) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٢٣/١١) برقم: (٤٤٠١) قال إبراهيم: وكان زوجها حرا

* روايته دون تعيين، بأنه كان حرا، أي جاء النص على حريته في آخر حديث عائشة رضي الله، مفصولا عن كلامه، مما يمنع الجزم بأنه من قولها، فيحتمل بأنه من قولها، أو قول الأسود، أو قول الحكم، أو إبراهيم

وقد رواه دون تفصيل:

– شعبة بن الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، وجرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، ويحي بن يعلى أبو محياة عن منصور بن المعتمر؛ ثلاثتهم (الحكم، والأعمش، ومنصور) عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عائشة(١)، (لكن يحتمل أن يكون من قول عائشة رضي الله عنها، لكونه ورد في نهاية رواية شبيهة بالرواية التي ورد عقبها تصريح عائشة رضي الله عنها)

– سفيان الثوري، وقتيبة عن منصور بن المعتمر، وعثمان بن أبي شيبة، عن جرير، كلاهما (منصور، وجرير) عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن الأسود

---

(١) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٥٢٤/١) برقم: (١/٢٦١٣)، (٦٨١/١) برقم: (٢/٣٤٥٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٢/٣) برقم: (٢٠٧٤)، (٦٨٠/١) برقم: (١/٣٤٤٩)، (٩٠٢/١) برقم: (١/٤٦٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٦١١٥/١١) برقم: (٢٦٠٠٣)، (٦١٤٧/١١) برقم: (٢٦١٧٣)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦/٣) برقم: (٢٤٠٧)، (٢٧١/٥) برقم: (٥٦١٣)، (٢٧١/٥) برقم: (٥٦١٤)، (٧١/٦) برقم: (٦١٩٣) والدارمي في "مسنده" (١٤٧١/٣) برقم: (٢٣٣٥)، والطيالسي في "مسنده" (١٣/٣) برقم: (١٤٧٨)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٩٢) (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٩٣)، (٣٣٨/١٠) برقم: (٢١٧٧٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٧١/٩) برقم: (١٦٧٩١)، (٤٥٧/٩) برقم: (١٧٨٧١)، (٤٥٨/٩) برقم: (١٧٨٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٨٢/٣) برقم: (٤٦٠١) وفي "شرح مشكل الآثار" (١٨٥/١١) برقم: (٤٣٧٣)، (١٨٧/١١) برقم: (٤٣٧٤)

بن يزيد النخعي، عن عائشة[1]، (لكن يحتمل أن يكون من قول الأسود، لكونه ورد في نهاية رواية شبيهة بالرواية التي ورد عقبها تصريح الأسود)

– بهز بن أسد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر، ويزيد بن هارون؛ جميعهم، عن شعبة بن الحجاج، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عائشة[2]، (لكن يحتمل أن يكون من قول الحكم، لكونه ورد في نهاية رواية شبيهة بالرواية التي ورد عقبها تصريح الحكم)

الترجيح:

قلت: يتبين لنا أن حديث ابن عباس رضي الله عنه جاء على صفة واحدة دون اختلاف، فهو من قوله: (بأن مغيثا كان عبدا) ، بينما حديث عائشة (أي الجزء المتعلق بحرية مغيث أو رقه، وليس قصة عتق بريرة) وقع فيه خلاف واضح كما سبق، فتارة من قولها، وتارة من قول الأسود، وتارة من

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٧١/٩) برقم: (١٦٧٩١)، (٤٥٧/٩) برقم: (١٧٨٧١)، (٤٥٨/٩) برقم: (١٧٨٧٩)، والبزار في "مسنده" (٢٦٧/١٨) برقم: (٢٩٤/٣٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦/٣) برقم: (٢٤٠٧)، (٢٧١/٥) برقم: (٥٦١٣)، (٧١/٦) برقم: (٦١٩٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٧٥/١١) برقم: (٤٣٧٢) والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٣٨/١٠) برقم: (٢١٧٧٥)

(٢) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٥٢٤/١) برقم: (١/٢٦١٣)، (٦٨٠/١) برقم: (١/٣٤٤٩)، (٩٠٢/١) برقم: (١/٤٦٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٦١١٥/١١) برقم: (٢٦٠٠٣)، (٦١٤٧/١١) برقم: (٢٦١٧٣)، والنسائي في "الكبرى" (٢٧١/٥) برقم: (٥٦١٤)

قول إبراهيم، وتارة من الحكم، وتارة مجملا، ومرة حرا دون اضافة، ومرة عبدا دون إضافة (أي في آخر الحديث دون بيان قائله)

الأمر الذي يُرجح حديثه على حديثها رضي الله عنهم، علما أن الخلاف الذي أشار إليه البخاري ليس بين حديث ابن عباس وقولها، بل بين حديث ابن عباس، وقول الحكم، والأسود، بحيث يتوهم القارئ لأول وهلة أنه من باب الخلاف بين موقوف ومقطوع، وليس من باب الخلاف على الراوي، وهو كذلك في هذا الوجه، لأن حديث ابن عباس من طريق مختلف عن طريقهما، بينما الخلاف في حديث عائشة – والذي فصلته أعلاه – هو من الاختلاف على الراوي

وقد ورد هذا الطرف من الحديث؛ من طريق عدد الثقات، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، عن عائشة –كما سبق –، لكن ما من واحد منهم إلا ووقع عليه خلاف في تعيين قائله

فالأعمش جاء عنه من قولها: (أنه حر) ، ومن قولها: (أنه عبد) ، كما جاء عنه من غير تعيين للقائل

ومنصور بن المعتمر، جاء عنه (أنه حر) تارة من قولها، وتارة من قول الأسود، وتارة من غير تعيين القائل

وجرير بن عبد الحميد، جاء عنه (أنه حر) تارة من قول الأسود، وتارة من غير تعيين القائل

شعبة بن الحجاج، جاء عنه (أنه حر) تارة من قول الحكم بن عُتيبة، وتارة من غير تعيين القائل

الحكم بن عتيبة، جاء عنه (أنه حر) تارة من قوله، وتارة من قولها، وتارة من غير تعيين القائل

كم أن إبراهيم، الأسود، أختلف عنهما، فتارة من قولهما، وتارة من قولها

أما أبو معشر زياد بن كليب فقد رواه من قولها فقط: (أنه حر) ، وأما حماد بن أبي سليمان فقد رواه من قول إبراهيم فقط: (أنه حر)

قلت: وهذا يبدو أنه من الاضطراب، بحيث يصعب ترجيح وجهٍ بقوة، لكن البخاري جعل الخلاف بين حديث ابن عباس، وقول الأسود، والحكم، فكأنه رجح لديه أنه من قولهما، وأنه مدرج في كلام وحديث عائشة، قال الحافظ: (وقوله: "وكان زوج بريرة حرا" مدرج من قول الأسود) [١]، وقال البيهقي: (هكذا أدرجه أبو داود الطيالسي، وبعض الرواة عن شعبة في الحديث، وقد جعله بعضهم من قول إبراهيم، وبعضهم من قول الحكم) [٢]

ثم رجح حديث ابن عباس لكونه موقوف صحابي شاهد القصة، بينما الأسود تابعي كبير، والحكم تابعي صغير، وكلاهما لم يشهدا القصة، قال الحافظ: (وقول بن عباس أصح لأنه ذكر أنه رآه، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها، فيترجح قوله على قول من لم يشهدها، فإن الأسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل) [٣]

---

(١) فتح الباري (٤١١/٩)
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢٢٣/٧) برقم: (١٤٣٩٣)
(٣) فتح الباري لابن حجر (٤٠/١٢)

قلت: وبعد هذه الجولة، يمكن أن نتعرف قرائن ترجيح البخاري في هذا الحديث، وهي:

– ترجيح موقوف الصحابي الذي شاهد القصة، فيما نقله عنها، على أقوال التابعين، لا سيما مع انقطاعها، وهذا ليس من باب الخلاف على الراوي، بل هو من الترجيح بين الأدلة في مسألة فقهية

– تقديم الحديث المتفق المؤتلف، على الحديث المحتمل للاضطراب، وهذا يُعتبر من الخلاف على الراوي تجوزا، لكون ابن عباس، وعائشة ينقلان عن قصة وقعت في زمانهما

– الترجيح بعلة الإدراج، فإن حديث عائشة معلول بالإدراج، لكونه ليس من كلامها

فائدة مهمة: المتأمل في صنيع المحدثين، يتبين له أنهم لا يلتزمون حرفيا بالمصطلحات، بل يتعاملوا معها بمرونة، فربما أطلق المصطلح على غير أشتهر به مما قاربه من المعاني، فالبخاري سمى قول الأسود منقطعا، والأسود تابعي يسمى ما رواه من قوله مقطوعا، وهو من علوم المتن، كما أنه سمى قول الحكم مرسلا، بالرغم من أنه لم يضفه للنبي، بل جعله من قول نفسه فهو مقطوع من علوم المتن لا من علوم السند، قال الحافظ: (ويستفاد من تعبير البخاري: "قول الأسود منقطع" جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل، خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد، إلا في صورة سقوط الصحابي بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم فإن ذلك يسمى عندهم المرسل) [1]

(١) فتح الباري لابن حجر (٤٠/١٢)

الحديث التاسع:

قال البخاري رحمه الله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ: «رَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فَقُلْتُ: أَقَبْلَ النُّورِ أَمْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: «لاَ أَدْرِي» "تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالمِحَارِبِيُّ، وَعَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: المَائِدَةِ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ"(١) ٢

الاختلاف في الحديث وتحريره:

قلت: أشار البخاري لوقوع خلاف على سليمان بن أبي سليمان الشيباني في تحديد اسم السورة التي وقع سؤال الشيباني عنها لابن أبي أوفى رضي الله عنه

- فرواه الأكثر (عبد الواحد بن زياد، وعلي بن مسهر القرشي، وخالد بن عبد الله الطحان، عبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعَبيدة بن حُميد) عنه، على أنها سورة النور

- ورواه بعضهم أنها المائدة

---

(١) صحيح البخاري (١٧٢/٨ رقم ٦٨٤٠)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٥/٨) برقم: (٦٨١٣)، (١٧٢/٨) برقم: (٦٨٤٠) ومسلم في "صحيحه" (١٢٣/٥) برقم: (١٧٠١)، (١٢٣/٥) برقم: (١٧٠٢) وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٨/١٠) برقم: (٤٤٣٣) وسعيد بن منصور في "سننه" (١٤٨١/٤) برقم: (٧٤٨) وأحمد في "مسنده" (٤٣٩٦/٨) برقم: (١٩٤٣٣) والبزار في "مسنده" (٢٦٧/٨) برقم: (٣٣٢٨)، (٢٦٧/٨) برقم: (٣٣٢٩) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٢٧/١٤) برقم: (٢٩٣٧٠)

دراسة الاختلاف والترجيح:

أما رواية عبد الواحد بن زياد، فقد جاءت بلفظ "النور"، ورواها بعضهم مختصرة[١]، ورواية علي بن مسهر القرشي، جاءت بلفظ: "النور"[٢]، ورواية خالد بن عبد الله الطحان، جاءت بلفظ: "النور"[٣]، ورواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي الكوفي، فلم أجدها في غير هذا الموضع عند البخاري[٤]، بل إن الحافظ في الفتح عرف بالمحاربي أثنا شرحه لمتن البخاري، ولم يتعرض لروايته[٥]، ورواية عَبيدة بن حُميد، لم أجدها في غير هذا الموضع عند البخاري[٦]، لكن قال الحافظ: (ومتابعته وصلها الإسماعيلي من رواية أبي ثور وأحمد بن منيع قالا حدثنا عبيدة بن حميد) [٧]، ومستخرج الإسماعيلي، ومسند ابن منيع غير موجودين

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧٢/٨) برقم: (٦٨٤٠)، مسلم في "صحيحه" (١٢٣/٥) برقم: (١٧٠١)، بلفظ "النور"، والبزار في "مسنده" (٢٦٧/٨) برقم: (٣٣٢٨) مختصرا على خبر الرجم

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٢٣/٥) برقم: (١٧٠٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٢٧/١٤) برقم: (٢٩٣٧٠)

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٥/٨) برقم: (٦٨١٣) وأبو عوانة في "مستخرجه" (١٤٦/٤) برقم (٦٣١٩)

(٤) ذكره البخاري في "صحيحه" (١٧٢/٨) برقم: (٦٨٤٠)

(٥) فتح الباري لابن حجر (١٦٧/١٢)

(٦) ذكره البخاري في "صحيحه" (١٧٢/٨) برقم: (٦٨٤٠)

(٧) فتح الباري لابن حجر (١٦٧/١٢)

قلت: للحديث متابعات عن الشيباني لم يذكرها البخاري؛ منها:

– هشيم بن بشير، بلفظ: "النور"، وأحيانا: مختصرا على خبر الرجم، وأنه رجم يهوديا ويهودية[١]، ومحمد بن – فضيل بن غزوان: بلفظ: "النور"[٢]، شعبة بن الحجاج: مختصرا على خبر الرجم[٣]،

كما أشار الحافظ لمتابعة جرير، أثناء شرحه لمتن البخاري حيث قال: (وجرير هو بن عبد الله عن الشيباني، ولفظه: قلت: قبل النور أو بعدها)[٤]، فيبدو أن البخاري أشار لها في بعض النسخ التي اعتمدها ابن حجر في شرحه

أما الذي خالف هؤلاء، فقد وصفه البخاري بقوله: "وقال بعضهم"، فقد يكون المراد العموم، وقد يكون المراد، بعض من سبق ذكرهم ممن تابع عبد الواحد عن الشيباني، بلفظ: "النور"، وهذا أقوى، لأن الحافظ ذكر ما يدل على أنه عبيدة الذي سبق ذكره، فقد قال: (قوله: "وقال بعضهم" أي بعض

---

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (٤٣٩٦/٨) برقم: (١٩٤٣٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٤٨١/٤) برقم: (٧٤٨)، بلفظ: "النور" وأنه رجم يهوديا ويهودية، والبزار في "مسنده" (٢٦٧/٨) برقم: (٣٣٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٨/١٠) برقم: (٤٤٣٣) من طريق: (هشيم بن بشير) مختصرا على خبر الرجم، وأنه رجم يهوديا ويهودية

(٢) أخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (١٤٦/٤) برقم: (٦٣١٧) بلفظ: "النور"

(٣) أخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (١٤٦/٤) برقم: (٦٣١٨) مختصرا على خبر الرجم

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٦٧/١٢)، ولم أجد متابعة جرير أبدا

المسلمين، وهو عَبيدة، فإن لفظه في مسند أحمد بن منيع، ومن طريقه الإسماعيلي: (فقلت: بعد سورة المائدة أو قبلها؟ كذا وقع في رواية هشيم[1][2]

قلت: يتبين لنا أن البخاري رجح تحديد السورة بالنور، بدلا من المائدة، لقرائن منها:

– قرينة العدد، فقد رواه عن الشيباني بأنها سورة النور، ثمانية، أو تسعة أغلبهم من الثقات، وخالفهم واحد

– الراوي المخالف، لم تتفق الرواية عنه، فمرة وافق الجماعة، ومرة تفرد، وهو عبيدة، فقد ذكره البخاري ضمن من تابع عبد الواحد على لفظ "النور"، وذكر الحافظ: أن روايته عند ابن منيع بلفظ: "المائدة"

فائدة: قال الحافظ: (قوله: "لا أدري": فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وتثبته فيمدح به) [3]

ولذا شدد السلف على، القول على الله بلا علم، فمن علم أفتى، ومن جهل فلا غضاضة أن يقول: لا أدري

---

(١) لم أجده من رواية هُشيم، بلفظ: "المائدة"، بل وردت عنه: بلفظ: "النور"، أو مختصرة على خبر رجم اليهوديين

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٦٧/١٢)

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٦٧/١٢)

الحديث العاشر:

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ فُلَانٍ قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحِبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِي جَرَّأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ، يَعْنِي عَلِيًّا، قَالَ: مَا هُوَ لَا أَبَا لَكَ؟ قَالَ: شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالزُّبَيْرَ وَأَبَا مَرْثَدٍ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: حَاجٍ فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأْتُونِي بِهَا) . الحديث. {قال أبو عبد الله: "خاخ" أصح، ولكن كذا قال أبو عوانة: "حاج"، وحاج تصحيف، وهو موضع، وهشيم يقول: "خاخ"}(١) (٢)

الاختلاف في الحديث وتحريره:

قلت: أشار الإمام البخاري رحمه الله إلى أن هذا الحديث وقع فيه خلاف على حصين بن عبد الرحمن، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عليٍّ، في تحديد اسم الروضة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) صحيح البخاري (١٨/٩) برقم: (٦٩٣٩)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٩/٤) برقم: (٣٠٠٧)، (٧٦/٤) برقم: (٣٠٨١)، (٧٧/٥) برقم: (٣٩٨٣)، (١٤٥/٥) برقم: (٤٢٧٤)، (١٤٩/٦) برقم: (٤٨٩٠)، (٥٧/٨) برقم: (٦٢٥٩)، (١٨/٩) برقم: (٦٩٣٩) ومسلم في "صحيحه" (١٦٧/٧) برقم: (٢٤٩٤)، (١٦٨/٧) برقم: (٢٤٩٤) وأبو داود في "سننه" (١/٣) برقم: (٢٦٥٠)، (٢/٣) (بدون ترقيم) والترمذي في "جامعه" (٣٣٣/٥) برقم: (٣٣٠٥) وأحمد في "مسنده" (١٨٦/١) برقم: (٦١٠)، (٢٣٧/١) برقم: (٨٤٢)، (٢٩٠/١) برقم: (١١٠٥)

عليا ومن معه بالذهاب إليها لإحضار الكتاب الذي أرسله حاطب مع امرأة إلى قريش

- فقال أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري: "حاج"
- وقال هُشيم بن بشير: "خاخ"

ثم رجَّح البخاري رحمه هذا اللفظ، بالرغم من أنه أخرج الحديث من طريق أبي عوانة بلفظ: "حاج"[١]، ومن طريق عبد الله بن ادريس بلفظ: "خاخ"[٢]، ومن طريق هُشيم بشير: بلفظ: "روضة كذا"[٣]، ولم أجده عنه بلفظ: "خاخ" لا في الصحيح ولا خارجه، إلا ما أشار إليه البخاري هنا[٤]، فيبدو أنه وقع له من طريق آخر، لكنه ليس على شرطه

دراسة الاختلاف والترجيح:

قلت: بالنظر في تراجم أبي عوانة، وهُشيم عن حصين، يتبين لنا أنهم ثقات أثبات، أما هُشيم: فقد قال عنه الحافظ: (ثقة ثبت كثير التدليس

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨/٩) برقم (٦٩٣٩) وأحمد في "مسنده" (٢٩٠/١) برقم: (١١٠٥) بلفظ "حاج"

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٧/٥) برقم: (٣٩٨٣)، (٥٧/٨) برقم: (٦٢٥٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٨/٧) برقم: (٢٤٩٤)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (٥٦/١) برقم: (٨٣)، بلفظ "خاخ"، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٢/١١) برقم: (٤٤٣٩) مختصرا

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٦/٤) برقم: (٣٠٨١)، البيهقي في "سننه الكبير" (١٤٧/٩) برقم: (١٨٥٠٣) بلفظ: "كذا وكذا" ولم أجدها عنه بلفظ: "خاخ"

(٤) صحيح البخاري (١٨/٩) برقم (٦٩٣٩)

والإرسال الخفي، من السابعة) [١]، لكنه صرَّح بالتحديث عن حصين عند البخاري، وأما أبو عوانة فقد (قال عنه أبو حاتم: (هو حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين، ثقة) ، وقال الإمام أحمد: (كان نسيج وحده)) [٢]

فهذان إمامان ثبتان، لكن هشيم بن بشير قدمه الإمام أحمد في حصين، فقال: (ليس أحد أصح حديثا عن حصين من هشيم) [٣]

قلت: وأيضا لم ينفرد هُشيم برواية الحديث عن حصين بهذا اللفظ، بل توجد متابعات لم يُنبه إليها البخاري هنا رحمه الله؛ وهي:

– خالد بن عبد الله الطحان[٤]، وهو ثقة، (قال أبو حاتم: (ثقة، صحيح الحديث) ، وقال ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي: (ثقة)) [٥]

– محمد بن فضيل بن غزوان[٦]، وهو صدوق حسن الحديث، (قال الإمام أحمد: (كان يتشيع، وكان حسن الحديث) ، وقال أبو زرعة: (صدوق من أهل العلم)) [٧]

---

(١) تقريب التهذيب: (١٠٢٣/١ رقم ٧٣٦٢)

(٢) تهذيب التهذيب: (٣٠١/٢)

(٣) تهذيب التهذيب: (٢٨٠/٤)

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٦٨/٧) برقم: (٢٤٩٤) بلفظ "خاخ"، وأبو داود في "سننه" (٢/٣) مختصرا

(٥) تهذيب التهذيب: (٥٢٣/١)

(٦) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٦٨/٧) برقم: (٢٤٩٤)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في "زوائده" (٢٨٨/١) برقم: (١٠٩٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٨/١) برقم: (٣٩٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧/١٦) برقم: (٧١١٩) بلفظ "خاخ" وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٨/٢٠) برقم: (٣٧٨٨٢) مختصرا

(٧) تهذيب التهذيب: (٦٧٦/٣)

ومما يؤكد صواب اختيار البخاري أن أبا عوانة اختلفت الرواية عنه في هذه اللفظة، فقد رُويت عنه بلفظ" حاج" كما سبق، وبلفظ "خاخ"[١]، موافقا لهشيم، وبلفظ "كذا وكذا"[٢]

قلت: وبذلك يتبين لنا أن سبب ترجيح البخاري للفظة هُشيم على لفظة أبي عوانة بالرغم من اخراج أصل الحديث من طريقهما؛ لما يلي:

– تقديم هُشيم في حصين بن عبد الرحمن، كما سبق نقله عن الإمام أحمد

– متابعة كل من خالد بن عبد الله الطحان، ومحمد بن فضيل بن غزوان، لهشيم على هذه اللفظة

– التصحيف الذي وقع لأبي عوانة في هذه اللفظة كما أشار إليه البخاري أعلاه

– اختلاف الرواية عن أبي عوانة في هذه اللفظة، بل موافقته لهُشيم في بعض أوجه الرواية عنه

فائدة: تتعلق برواية الحديث إذا تضمن لفظة مصحفة لكون الرواية صحيحة ثابتة، فإن الحديث الصحيح لا يضره تضمنه لفظة مصحفة مع التنبيه عليها، فنحن نرى أن البخاري أخرج الرواية التي تضمنت اللفظة

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٧/١) برقم: (٨٤٢)

(٢) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٠/١١) برقم: (٤٤٣٨)

المصحفة ولم يمنعه ذلك من إخراجها في صحيحه محتجا بها، لكنه نبه أثناء، وبعد الرواية على وقوع التصحيف

وهناك فائدة أخرى تتعلق بدقة البخاري وحرصه في رواية الحديث كما وصله بألفاظه، مع تحرير دقيق ونظر عميق، ومعرفة ثاقبة، مما يُضعف حجة القائلين بتقطيع البخاري للحديث بحسب حاجته الفقهية، فالراجح أنه كان يروي كان تلقى، لا كما يُريد، – فرحمة الله عليه من إمام –

* * *

الحديث الحادي عشر:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ العَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ"، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ المَالِ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: «فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ»، "قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ عَنَاقًا وَهُوَ أَصَحُّ"(١) [٢]

الاختلاف في الحديث:

قلت أشار الإمام البخاري رحمه الله إلى أن الحديث وقع خلاف في سياق لفظة في قول أبي بكر: "والله لو منعوني. .) على الليث، فرواه قتيبة، بلفظ: "عِقالا"، ورواه يحيى بن عبد الله بن بكير، وعبد الله بن صالح المصري؛ بلفظ: "عناقا"

(١) صحيح البخاري (٩/٩٣ رقم ٧٢٨٤)

(٢) هذه رواية الليث، وتخريجها تاليا

علما أنه أخرج الحديث باللفظتين في مكانين مختلفين بالرغم من ترجيحه للفظة "عناق" على لفظة "عِقال"

أما رواية قتيبة بن سعيد، عن الليث به؛ فقد جاءت عنه بلفظ: "عِقالا"(١)

وأما رواية عبد الله بن صالح المصري(٢)، ورواية يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي(٣)، كلاهما عن الليث به، فقد جاءت بلفظ: "عناقا"، يعني كما قال البخاري

دراسة الاختلاف والترجيح:

قلت: يتبين بذلك أن البخاري رجح رواية عبد الله بن صالح المصري، ورواية يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، على رواية قتيبة بن سعيد، بالرغم من أن قتيبة فوقهما بمراحل في الوثاقة، قال الحافظ في قتيبة بن سعيد: (ثقة

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٣/٩) برقم: (٧٢٨٤)، ومسلم في "صحيحه" (٣٨/١) برقم: (٢٠) أبو داود في "سننه" (١/٢) برقم: (١٥٥٦)، والنسائي في "المجتبى" (٤٨٩/١) برقم: (١/٢٤٤٢)، (٧٨٦/١) برقم: (٥/٣٩٨٠) وفي "الكبرى" (١٠/٣) برقم: (٢٢٣٥)، (٤١٠/٣) برقم: (٣٤١٨)، وأبو داود في "سننه" (١/٢) برقم: (١٥٥٦)، والترمذي في "جامعه" (٣٥٢/٤) برقم: (٢٦٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٥٠/١) برقم: (٢١٧)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠٤/٤) برقم: (٧٤٢٠)، (١٧٦/٨) برقم: (١٦٨٢٨)، (١٨٢/٩) برقم: (١٨٦٩٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٥/١٥) برقم: (٥٨٥٥)

(٢) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٥/١٥) برقم: (٥٨٥٦)، ولم أجدها في الصحيح، فيبدو أنها ليست على شرطه

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥/٩) برقم: (٦٩٢٤)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١١٤/٤) برقم: (٧٤٧١)، (٣/٧) برقم: (١٣٢٣٥)

ثبت، من العاشرة) [١]، بينما قال في عبد الله بن صالح: (صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من العاشرة) [٢]، وقال أبو حاتم في يحيى بن عبد الله بن بكير: (كان يفهم هذا الشأن ولا يحتج به، وقال الذهبي: كان صدوقا واسع العلم مفتيا) [٣]

فالذي يبدو للوهلة الأولى أن قتيبة أرجح، وأولى، وأوثق منهما معا، لكن بعد النظر في ترجمة يحيى بن عبد الله بن بكير، نجد تفسيرا لقول أبي حاتم وغيره فيه، قال البخاري: (ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه، وفي موضع آخر: أهابه) [٤]، وقال ابن عدي: (كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد) [٥]

يعني أن ابن بكير أثبت في الليث لملازمته له بسبب الجوار، وعنده من حديث الليث ما ليس عند غيره، وأما ضعفه فغالبه في روايته عن الحجازيين، وحديثه هذا ليس عنهم، ولذا قدمه البخاري ووهَّم غيره، قال الحافظ: (واختلف في هذه اللفظة، فقال قوم: "هي وهم". وإلى ذلك أشار البخاري

---

(١) تقريب التهذيب: (٧٩٩/١ رقم ٥٥٥٧)

(٢) تقريب التهذيب: (٥١٥/١ رقم ٣٤٠٩)

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٤٨٧/٤)

(٤) إكمال تهذيب الكمال: (٣٣٣/١٢)

(٥) تهذيب التهذيب: (٣٦٨/٤)

بقوله في الاعتصام عقب إيراده: قال لي بن بكير، يعني شيخه، فيه هنا، وعبد الله يعني بن صالح عن الليث عناقا وهو أصح) [١]

قلت: ومما يؤكد دقة ترجيح البخاري، ما وجدناه من متابعات لمن فوق الليث، على نفس اللفظة؛ ومنها:

* متابعات لعقيل عن الزهري، بلفظ: "عناقا": وقد أخرج بعضها البخاري

- شعيب بن أبي حمزة الحمصي[٢]، وهو (ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، من السابعة) ، كما قال الحافظ[٣]

- معمر بن راشد[٤]، قال عنه الحافظ: (ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة) [٥]، (وسئل أحمد بن حنبل:

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٢٧٨/١٢)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠٥/٢) برقم: (١٣٩٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٩/١) برقم: (٢١٦)، والنسائي في "المجتبى" (٦٠٩/١) برقم: (٨/٣٠٩٢)، (٧٨٦/١) برقم: (٨/٣٩٨٣)، وفي "الكبرى" (٤١٢/٣) برقم: (٣٤٢١)، (٢٦٧/٤) برقم: (٤٢٨٥)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠٤/٤) برقم: (٧٤١٩)، وأحمد في "مسنده" (٤٦/١) برقم: (١١٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٤/١٥) برقم: (٥٨٥٤)

(٣) تقريب التهذيب: (٤٣٧/١ رقم ٢٨١٣)

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (١١٣/١) برقم: (٣٤١)، والبزار في "مسنده" (٣٣٣/١) برقم: (٢١٦)

(٥) تقريب التهذيب: (٩٦١/١ رقم ٦٨٥٧)

من أثبت في الزهري؟ قال: معمر. قيل له: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكرة) [١]،

- يونس بن يزيد الأيلي[٢]، قال الحافظ: (ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة) [٣]

- إبراهيم بن مرة الشامي[٤]، وهو (صدوق، من الثامنة) ، كما قال الحافظ[٥]

- سليمان بن كثير الأصيد[٦]، قال عنه قال ابن عدي: (لم أسمع أحدا في روايته عن غير الزهري شيئا، قال: وله عن الزهري وعن غيره أحاديث صالحة، ولا بأس به) [٧]

- النعمان بن راشد الجزري[٨]، قال عنه الذهبي: (ضعف. وقال البخاري: صدوق، في حديثه وهم كثير) [٩]

---

(١) تهذيب الكمال: (٣٢/٥٥١ رقم ٧١٨٨)

(٢) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥/٨٨) برقم: (٥٨٥٩)، لكن جاء عنه بلفظ: "عقالا" عند أبي داود في "سننه" (٢/٢)

(٣) تقريب التهذيب: (١/١١٠٠ رقم ٧٩٧٦)

(٤) والطبراني في "الأوسط" (١/٢٨٨) برقم: (٩٤١)

(٥) تقريب التهذيب: (١/١١٦ رقم ٢٥١)

(٦) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥/٨٣) برقم: (٥٨٥٢)

(٧) تهذيب التهذيب: (٢/١٠٦)

(٨) أخرجه البزار في "مسنده" (١/٣٣٣) برقم: (٢١٦)

(٩) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٤/٣٩٩ رقم ٥٨٤٦)

– محمد بن أبي حفصة البصري[١]، وهو (صدوق يخطئ، من السابعة)[٢]

– محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي[٣]، قال عنه العجلي، وعلي بن المديني، وأبو زرعة الرازي، والنسائي: ثقة. زاد علي: ثبت) [٤]

* متابعات للزهري عن أبي هريرة (عناقا) ، من طريق: سعيد بن المسيب[٥]، أبو سلمة بن عبد الرحمن[٦]، وهما إمامان كبيران غنيان عن التعريف

قلت: وبذلك يتبين لنا سبب ترجيح البخاري، لهذه اللفظة:

– قرينة العدد، فإن الذين رووا الحديث بلفظة: "عناق"، أكثر وأشهر

– الملازمة للشيخ، والتثبت فيه، فابن بكير من أثبت الناس في الليث، ولذا قدمه البخاري، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد من أثبت الناس في الزهري

---

(١) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٨/١٥) برقم: (٥٨٥٩)

(٢) تقريب التهذيب: (٨٣٨/١ رقم ٥٨٦٣)

(٣) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٦٠٩/١) برقم: (٧/٣٠٩١)، وفي "الكبرى" (٢٦٦/٤) برقم: (٤٢٨٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٤/١٥) برقم: (٥٨٥٣)

(٤) تهذيب الكمال: (٥٨٦/٢٦ رقم ٥٦٧٣)

(٥) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٦٠٩/١) برقم: (٩/٣٠٩٣)، (٧٨٧/١) برقم: (١٠/٣٩٨٥)، وفي "الكبرى" (٤١٢/٣) برقم: (٣٤٢٣)، (٢٦٧/٤) برقم: (٤٢٨٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٨/١٥) برقم: (٥٨٦١)

(٦) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٨/١٥) برقم: (٥٨٦١)

– اضطراب رواية المخالف، فمثلا شعيب، رواه عن الزهري مثل الجماعة، ورواه مخالفا

فائدة: أن البخاري قد يُخرج الحديث وفيه لفظة مرجوحة لكنها تؤدى المعنى، وذلك لكونه أخرج الحديث في مكان آخر من صحيحه، مع تنبيهه على أنها لفظة مرجوحة وغيرها أصح منها، كما في الحديث هنا فقد أخرج الحديث من طريق عقيل عن الزهري، عن عبيد، عن أبي هريرة؛ بلفظ: "عقالا"، ونبه على أنها لفظة مرجوحة، وأن لفظة: "عناقا" أولى، وهي اللفظة التي أخرج حديثها عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري به، وهذا يدلنا على دقة البخاري وعنايته بتحرير المتون كما وصلته، مما يُضعف القول بتقطيعه للحديث

فالمراد من هذه اللفظة أساسا المبالغة؛ لإظهار حزم أبي بكر في قتال مانعي الزكاة، وهذا متحقق بأي اللفظتين صدر الخطاب منه رضي الله عنه، لكونهما تدلان على شيء يسير

قال الحافظ: (وقيل العِقال يطلق على صدقةِ عامٍ؛ وذهب الأكثر إلى حمل العِقال على حقيقته، وأن المراد به الحبل الذي يُعقل به البعير. . . قال أبو عبيد: العِقال اسم لما يعقل به البعير، وقال بن التيمي: . . . وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ، قال: والصحيح أن المراد بالعِقال ما يعقل به البعير قال والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى عناقا، وقد قال الخطابي وحاصله أنهم متى منعوا شيئا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ولو قل فقد منعوا شيئا واجبا إذ لا فرق في منعِ الواجبِ وجحدِه بين القليل الكثير) [١]

وقال الكرماني: ("عناقا" هو الأنثى من أولاد المعز مر في الزكاة) [٢]

أمثلة الترجيح الفقهي بلفظ "أصح"[٣]

تلك هي المواضع التي صرح فيها البخاري بالترجيح بين أوجه الراوية على الشيخ، لكن وجدت بعض الأمثلة التي يُصرح فيه البخاري بالترجيح، لكنها ليست من باب الاختلاف على الشيخ في باب الرواية، وقد بدا لي أن أجمعها مع تعليق مختصر يبين حقيقة الاختلاف الذي أشار إليه البخاري، ورجح بعض أوجهه

المثال الأول:

قال البخاري: (وَيُذْكَرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، رَفْعُهُ: «غَيْرَ أَنْ لاَ تُهْجَرَ إِلَّا فِي البَيْتِ» وَالأَوَّلُ أَصَحُّ) [٤]

وهذا ليس من باب الاختلاف على الشيخ في باب الرواية، بل هو باب ترجيح حديث على حديث في فقه مسألة الهجر خارج البيت، والبخاري كما

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٢٧٨/١٢)

(٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٣٦/٢٥)

(٣) ذكرت هذه الأمثلة هنا بالرغم من أنها ليست من مادة بحثنا، كي أبين الفرق بين الترجيح الفقهي والترجيح الحديثي، وحتى لا يستدرك من ينظر ببحثنا فكان بيانها لهذه الغاية – والله أعلم –

(٤) صحيح البخاري (٣٢/٧)

يظهر يأخذ بجواز الهجر خارج البيت حيث أخرج حديث أنس رضي الله عنه، قال: آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا، وقعد في مشربة له، فنزل لتسع وعشرين، فقيل: يا رسول الله إنك آليت على شهر؟ قال: «إن الشهر تسع وعشرون»[١]

وأورد الجملة السابقة في (باب هجرة[٢] النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن) [٣]، فصحح حديث أنس، وقدمه على ما عارضه في هذه المسألة، قال القسطلاني: (وعبّر المؤلّف بيُذكر التي للتمريض إشارة إلى انحطاط رتبته بالنسبة لغيرها مع الصلاحية للاحتجاج بذلك) [٤]

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٥/١) برقم: (٣٧٨)، (١٣٩/١) برقم: (٦٨٩)، (١٤٧/١) برقم: (٧٣٢)، (١٤٧/١) برقم: (٧٣٣)، (١٦٠/١) برقم: (٨٠٥)، (٤٧/٢) برقم: (١١١٤)، (٢٧/٣) برقم: (١٩١١)، (١٣٥/٣) برقم: (٢٤٦٩)، (٣٢/٧) برقم: (٥٢٠١)، (٤٩/٧) برقم: (٥٢٨٩)، (١٣٩/٨) برقم: (٦٦٨٤) ومسلم في "صحيحه" (١٨/٢) برقم: (٤١١)، (١٨/٢) برقم: (٤١١)، (١٨/٢) برقم: (٤١١)، (١٨/٢) برقم: (٤١١)، (١٨/٢) برقم: (٤١١) والنسائي في "المجتبى" (١٧٩/١) برقم: (١/٧٩٣)، (١٨٥/١) برقم: (١/٨٣١)، (٢٢٩/١) برقم: (١/١٠٦٠)، (٦٨٢/١) برقم: (٢/٣٤٥٦) وأبو داود في "سننه" (٢٣٣/١) برقم: (٦٠١) والترمذي في "جامعه" (٣٨٧/١) برقم: (٣٦١)، (٦٨/٢) برقم: (٦٩٠) وابن ماجه في "سننه" (٥٠/٢) برقم: (٨٧٦)، (٢٩٤/٢) برقم: (١٢٣٨) ومالك في "الموطأ" (١٨٥/٢) برقم: (١٣٦/٤٤٦)

(٢) هكذا في البخاري في أكثر من طبعة، وربما بلفظ "هجر" تستحسن

(٣) صحيح البخاري (٣٢/٧)

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠٠/٨)

قلت: ولفظ معاوية حيدة، (قال: قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: "أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت) [1]

المثال الثاني:

قال البخاري رحمه الله: (وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ يَقُولَ: «فَاتَتْنَا الصَّلاَةُ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَمْ نُدْرِكْ» وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ) [2]

قلت: أورد البخاري كلامه هذا في "بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتْنَا الصَّلاَةُ"، ثم أخرج فيه حديثا واحدا هو: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ سَمِعَ جَلَبَةَ رِجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا:

---

(١) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٤٨٧/١) برقم: (٢/٢٤٣٥)، (٥١٤/١) برقم: (١/٢٥٦٧) وأبو داود في "سننه" (٢١٠/٢) برقم: (٢١٤٢)، (٢١٠/٢) برقم: (٢١٤٣)، (٢١٠/٢) برقم: (٢١٤٤) والترمذي في "جامعه" (٦٠/٤) برقم: (٢١٩٢ (م))، (٢٢٢/٤) برقم: (٢٤٢٤)، (١٠٤/٥) برقم: (٣٠٠١)، (٢١٠/٥) برقم: (٣١٤٣) وابن ماجه في "سننه" (١٥٨/١) برقم: (٢٣٤)، (٥٦/٣) برقم: (١٨٥٠)، (٥٧٥/٣) برقم: (٢٥٣٦)، (٣٤٩/٥) برقم: (٤٢٨٧)، (٣٤٩/٥) برقم: (٤٢٨٨) وأحمد في "مسنده" (٤٦١٠/٨) برقم: (٢٠٣٣٠)، (٤٦١١/٨) برقم: (٢٠٣٣٢)، (٤٦١٢/٨) برقم: (٢٠٣٣٤)، (٤٦١٧/٩) برقم: (٢٠٣٣٧)، (٤٦١٨/٩) برقم: (٢٠٣٤١)

(٢) صحيح البخاري (١٢٩/١)

اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلاَةِ؟ قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلُوا إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»(١)

أما حديث ابن سيرين فهو ما أخرجه ابن أبي شيبة، قال: حدثنا أزهر السمان، عن ابن عون قال: (كان محمد يكره أن يقول: فاتتنا الصلاة ويقول: لم أدرك مع بني فلان) (٢)

قلت: وهذا كما لا يخفى ليس من باب الاختلاف على الراوي، بل هو من باب الاختلاف الفقهي، وذلك أن ابن سيرين كره أن يقول المسلم: "فاتتنا الصلاة"، بل يقول: "لم نُدرك الصلاة"، في حين أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق لفظ الفوات على من فاته جزء منها كونه مسبوق، مع إمكان إدراكه لما فاته، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من أدرك ركعة من

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٩/١) برقم: (٦٣٥)، (١٢٩/١) برقم: (٦٣٧)، (١٣٠/١) برقم: (٦٣٨)، (٨/٢) برقم: (٩٠٩) ومسلم في "صحيحه" (١٠٠/٢) برقم: (٦٠٣)، (١٠١/٢) برقم: (٦٠٣)، (١٠١/٢) برقم: (٦٠٤)، (١٠١/٢) برقم: (٦٠٤) وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣/٣) برقم: (١٥٢٦)، (١٤١/٣) برقم: (١٦٤٤) وابن حبان في "صحيحه" (٥١/٥) برقم: (١٧٥٥)، (٥٢١/٥) برقم: (٢١٤٧)، (٦٠٠/٥) برقم: (٢٢٢٢)، (٦٠١/٥) برقم: (٢٢٢٣) والنسائي في "المجتبى" (١٥٦/١) برقم: (١/٦٨٦)، (١٧٨/١) برقم: (١/٧٨٩)، وأبو داود في "سننه" (٢١٢/١) برقم: (٥٣٩)، (٢١٢/١)، والترمذي في "جامعه" (٥٨٦/١) برقم: (٥٩٢) والدارمي في "مسنده" (٨٠٣/٢) برقم: (١٢٩٦)، (٨٠٣/٢) برقم: (١٢٩٧)، (٨١٤/٢) برقم: (١٣٢٠)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٨٠/٦) برقم: (٨٩١٨)

الصلاة فقد أدرك الصلاة"[1]، فإذا سمى النبي صلى الله عليه وسلم الجزء المسبوق الذي يمكن تداركه فواتا، فمن باب أولى أن يُسمى ما لم يُدرك كله بذلك

أي أن البخاري رجح الحديث المرفوع على الرأي المجرد، وهذا من باب ترجيح الدليل الصريح على الاجتهاد

أما عن سبب كراهة ابن سيرين لهذا اللفظ، فلعله بسبب شدة ورعه كره أن يُنسب التقصير للقدر ولو ضمنا

قال الحافظ: (فإنما كرهه من جهة اللفظ، لأنه قال: "وليقل لم ندرك"، وهذا محصل معنى الفوات، لكن قوله: "لم ندرك"، فيه نسبة عدم الإدراك إليه، بخلاف "فاتتنا"، فلعل ذلك هو الذي لحظه بن سيرين) [2]

وقال ابن رجب: (وقد يفرق بين أن تفوته بعذر كنوم ونسيان، أو بغير عذر، فإن كان بعذر لم تفت؛ لإمكان التدارك بالقضاء. وكان ابن سيرين

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٦/١) برقم: (٥٥٦)، (١٢٠/١) برقم: (٥٨٠) ومسلم في "صحيحه" (١٠٢/٢) برقم: (٦٠٧)، (١٠٢/٢) برقم: (٦٠٧)، (١٠٢/٢) برقم: (٦٠٧)، (١٠٣/٢) برقم: (٦٠٩) والنسائي في "المجتبى" (١٢٥/١) برقم: (٥١٤/٢)، (١٢٥/١) برقم: (٥١٥/٣)، (١٣٢/١) برقم: (٥٥٢/١)، (١٣٣/١) برقم: (٥٥٣/٢)، (١٣٣/١) برقم: (٥٥٤/٣)، (١٣٣/١) برقم: (٥٥٥/٤)، (٣٠٣/١) برقم: (١٤٢٤/١) وأبو داود في "سننه" (٤٣٦/١) برقم: (١١٢١) والترمذي في "جامعه" (٥٢٩/١) برقم: (٥٢٤) وابن ماجه في "سننه" (٤٤٧/١) برقم: (٧٠٠ (م))، (٢٠٩/٢) برقم: (١١٢١)، (٢١١/٢) برقم: (١١٢٢) ومالك في "الموطأ" (١٤/٢) برقم: (٨/٢٠)

(٢) فتح الباري لابن حجر (١١٦/٢)

لشدة ورعه يتورع في منطقه، ويتحفظ فيه، ويكره أن يتكلم بما فيه نوع توسع أو تجوز، وإن كان سائغاً في لغة العرب) [1]

المثال الثالث:

قال (بَابُ إِذَا قَالَ: "دَارِي صَدَقَةٌ لِلَّهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَيَضَعُهَا فِي الأَقْرَبِينَ أَوْ حَيْثُ أَرَادَ"، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي طَلْحَةَ حِينَ قَالَ: "أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ"، فَأَجَازَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "لاَ يَجُوزُ حَتَّى يُبَيِّنَ لِمَنْ"، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ) [2]

قلت: أشار البخاري لرأي فقهي لبعض الفقهاء، مفاده أن الصدقة دون تعيين المتصدق عليه لا تجوز، بل لابد من وصفهم فقراء أو غيرهم، فرجح البخاري الجواز لحديث أبي طلحة حين قال: "صدقة لله" فأجازها النبي

قلت: ساق البخاري كلامه ذاك في "باب إذا قال: داري صدقة لله، ولم يبين للفقراء أو غيرهم، فهو جائز، ويضعها في الأقربين أو حيث أراد"، ولم يورد في أي حديث مرفوع، ثم عقد بعده: "باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك"، وأورد فيه حديث: حدثنا محمد بن سلام، أخبرنا مخلد بن يزيد، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني يعلى، أنه سمع عكرمة، يقول: أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما: (أن سعد

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٣٨٨/٥)

(٢) صحيح البخاري (٧/٤)

بن عبادة رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها، فقال: يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، أينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: «نعم»، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عليها) [1]

فقد اكتفي في الباب الأول بحديث أبي طلحة المعلق، لأنه وصله في أبواب أخرى، وهذه جادة معروفة للبخاري، حيث يُعلق الحديث في بابٍ مكتفيا بذلك، إشارة إلى أنه وصله في بابٍ آخر، وهنا زاد البخاري حجته، حيث أردف هذا الباب، بالباب الثاني المتضمن لحديث سعد الموصول لتقوية حجته، لصلاحية دلالته على البابين، فإنهما معقودان لصحة الصدقة من غير تحديد المتصدق عليهم وصفا أو عينا، وهذا كله لا علاقة له بالاختلاف على الشيخ في باب الرواية، بل هو خلاف فقهي، رجح فيه البخاري ما عضده الدليل

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧/٤) برقم: (٢٧٥٦)، (٩/٤) برقم: (٢٧٦٢)، (١١/٤) برقم: (٢٧٧٠) وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١١/٤) برقم: (٢٥٠١)، (٢١١/٤) برقم: (٢٥٠٢) والحاكم في "مستدركه" (٤٢٠/١) برقم: (١٥٣٦) والنسائي في "المجتبى" (٧٢٥/١) برقم: (٤/٣٦٥٦)، (٧٢٥/١) برقم: (٥/٣٦٥٧) والنسائي في "الكبرى" (١٦٣/٦) برقم: (٦٤٤٨)، (١٦٣/٦) برقم: (٦٤٤٩) وأبو داود في "سننه" (٧٨/٣) برقم: (٢٨٨٢) والترمذي في "جامعه" (٤٨/٢) برقم: (٦٦٩) والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٧٨/٦) برقم: (١٢٧٥٥) وأحمد في "مسنده" (٧٣٩/٢) برقم: (٣١٣٩)، (٨١٦/٢) برقم: (٣٥٧٣)، (٨١٧/٢) برقم: (٣٥٧٧) وأبو يعلى في "مسنده" (٣٩٣/٤) برقم: (٢٥١٥) وعبد الرزاق في "مصنفه" (٥٩/٩) برقم: (١٦٣٣٧) والطبراني في "الكبير" (٢٤٦/١١) برقم: (١١٦٣٠)، (٢٤٦/١١) برقم: (١١٦٣١) والطبراني في "الأوسط" (١٢٧/٨) برقم: (٨١٧٢)، (١٣٩/٨) برقم: (٨٢٠٩)

أما حديث أبي طلحة الذي علقه البخاري، فهو ما وصله في عدة موضع من صحيحه حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحَاءَ مُسْتَقْبِلَةُ الْمَسْجِدِ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ. قَالَ أَنَسٌ فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَاءُ وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللهِ فَضَعْهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ فَقَالَ: بَخٍ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ أَوْ رَابِحٌ – شَكَّ ابْنُ مَسْلَمَةَ – وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ. قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَفِي بَنِي عَمِّهِ)[1]

* * *

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٩/٢) برقم: (١٤٦١)، (١٠٢/٣) برقم: (٢٣١٨)، (٦/٤) برقم: (٢٧٥٢)، (١١/٤) برقم: (٢٧٦٩)، (٣٧/٦) برقم: (٤٥٥٤)، (٣٧/٦) برقم: (٤٥٥٥)، (١٠٩/٧) برقم: (٥٦١١) ومسلم في "صحيحه" (٧٩/٣) برقم: (٩٩٨)، (٧٩/٣) برقم: (٩٩٨) والنسائي في "المجتبى" (٧١٤/١) برقم: (٦/٣٦٠٤) وأبو داود في "سننه" (٥٨/٢) برقم: (١٦٨٩) والترمذي في "جامعه" (١٠٢/٥) برقم: (٢٩٩٧) ومالك في "الموطأ" (١٤٤٨/٥) برقم: (٨٣٢/٣٦٥٢)

الخاتمة :

* لا شك أن الإمام البخاري رحمه الله يُعد من جهابذة هذا الميدان، بل هو المقدم الذي تربع على قمته، فسماه العلماء أمير المؤمنين في الحديث

* من المعروف أن البخاري يستعمل في صحيحه الترجيح الضمني، بحيث يورد حديثا موصولا، ثم يؤيده ببعض المتابعات له، ثم يورد الموقوفات المخالفة له، فيفه الدارس أن يُرجح الموصول لكونه احتج به

* وجدت أن البخاري يصرح بالترجيح على خلاف عادته، وبعد البحث تبين أنها مواضع الترجيح الدقيقة، والمهمة

* لم يستعمل البخاري في هذا الترجيح الصريح، إلا لفظة "أصح"، ولفظة "والصحيح كذا" فقد بحثت عن ألفاظ أخرى كأولى، أو أصوب، فلم أجد، ويبدو أن ذلك لكونه من الاختلاف الدقيق المحتمل

* لا شك أن الاختلاف على من مظان العلة، بخلاف التفرد، فإنه في أصله ليس علة، إلا إذا صدر ممن لا يُحتمل تفرده، أو دلت القرائن على خطئه

* بعد هذه الدارسة أمكن التوصل لبعض قرائن الترجيح لأحد وجهي الرواية عن البخاري، منه:

– الترجيح بالثابت من مذهب الصحابي، فقد يُرجح عند الاختلاف بما هو ثابت من قول الصحابي رضي الله عنه، ويُوَهِّم بعض الثقات إذا توفرت القرائن عليه، والمقصود هنا ترجيح وجه الرواية عن الصحابي المعين، أما

المسألة الفقهية، فقد يخالف مذهب هذا الصحابي أو يوافقه بحسب الأدلة كما في الحديث الثاني في الإفطار بالقيء

– الترجيح بحال الراوي في شيخه وتقديمه على من سواه، فلا شك أن الثقة في شيخ معين مقدم على غيره، فقد رجح رواية ورقاء بن عمر على غيره كونه الأثبت في أبي الزناد

– الترجيح بالمتابعة، فالراوي الذي تابعه الثقات مقدم على من تفرد، ولو كان في الأصل أوثق، كما في الحديث الثالث حيث رجح رواية حماد بن زيد على رواية حماد بن سلمة لكونه تابعه ست ثقات على روايته

– الترجيح بكثرة رواية البخاري عن الراوي، مثل حماد بن زيد فقد روى له أكثر من مائتي رواية، أما ابن سلمة فلم يرو له إلا رواية واحدة، لكن هذه القرين لا يعمل بها منفردة، بل مؤكدة لغيرها

– الترجيح بالأحفظية عند المخالفة، والوثاقة العامة، كما في الحديث الرابع، حيث رجح رواية عمرو بن دينار على رواية صالح الليثي لكون أحفظ وأوثق

– الترجيح بالمعروف في السنة والشريعة، فمن جاء بخلاف ذلك أشعر باحتمال العلة في روايته، كما في الحديث الرابع فقد رجح البخاري، الراوية الدالة على عدم حرق متاع الغال لأن المعروف في السنة عدم حرق متاع الغال

– قرينة العدد، حيث اتفق ثلاثة على نفس اللفظ، في حين تفرد مغيرة بتلك اللفظة

– الترجيح بناحية خارجية كاللغة، والتاريخ، كما في لفظ فأتقمح

– الترجيح باحتمال علة الإدراج، كما في الحديث الثامن، فإن حديث عائشة معلول بالإدراج، لكونه ليس من كلامها

– ترجيح موقوف الصحابي الذي شاهد القصة، كما في الحديث الثامن حيث رجح حديث ابن عباس في قصة بريرة على أقوال التابعين، وهذا بدهي لكونه شاهد، فخبره معاينة، أما هم فأخبارهم لا شك وصلت إليهم بواسطة لم يصرحوا بها

– تقديم الحديث المتفق المؤتلف، على الحديث المحتمل للاضطراب، كما في الحديث الثامن أيضا، فقد رجح حديث ابن عباس على حديث عائشة لكونه جاء على نسق واحد بخلاف حديث عائشة الذي أختلف في سياقته كما رأينا

– الترجيح باحتمال التصحيف، كما في الحديث العاشر فقد رجح لفظة هشيم على غيرها لوقوع التصحيف في غيرها كما وقع لأبي عوانة

* أمكن التوصل لبعض الفوائد المهمة؛ ومنها:

– أن المحدثين كانوا يقبلون الرواية بالمعنى إذا كانت من متمكنٍ عارفٍ بما يحيل المعاني، كما في الحديث السابع

– لا يلتزم المحدثون حرفيا بالمصطلحات، بل يتعاملون معها بمرونة، فربما أطلق المصطلح على غير ما اشتهر، كما في الحديث الثامن

– قول: "لا أدري" من العلم الذي دلت الشريعة عليه، فالصحابي الكبير قد تخفى عليه بعض الأمور، كما في الحديث التاسع

– لا يمنع رواية الحديث الصحيح والاحتجاج به، إذا تضمن لفظة مصحفة، فإن الحديث الصحيح لا يضره تضمنه لفظة مصحفة مع التنبيه عليها، كما في الحديث العاشر

– دقة البخاري وحرصه في رواية الحديث كما وصله بألفاظه، مع تحرير دقيق ونظر عميق، ومعرفة ثاقبة، مما يُضعف حجة القائلين بتقطيع الحديث عند البخاري، كما سبق بيانه، كما في روايته للحديث بلفظ "فأتقمح"

– أن البخاري قد يُخرج الحديث وفيه لفظة مرجوحة لكنها تؤدى المعنى، وذلك لكونه أخرج الحديث في مكان آخر من صحيحه، مع تنبيهه على أنها لفظة مرجوحة وغيرها أولى منها

* وجدت بعض الأمثلة التي يُصرح فيه البخاري بالترجيح، لكنها ليست من باب الاختلاف على الشيخ في باب الرواية، أوردتها في نهاية البحث مع دراسة مختصر

* * *

قائمة المراجع

١. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما – لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) – دراسة وتحقيق معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش – دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان / الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م

٢. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي، المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ

٣. إشارات الإمام البخاري –رحمه الله– إلى اختلاف الأسانيد في الجامِع الصحيح – دراسة منهجية تحليلية د. محمد الرمحي رسالة دكتوراه– في الحديث الشريف– كلية الدراسات العليا — الجامعة الأردنية، نشره منتدى العلم النافع — عمان– الأردن، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م (اعتمدت الرسالة قبل طباعتها في كتاب لعدم توفره لدي)

٤. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ) ، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

٥. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (المتوفى: ٥٦٢هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م

٦. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (المتوفى: ٧٧٤هـ) ، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م

٧. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي – المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف – الناشر: دار الغرب الإسلامي – الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م
٨. تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م
٩. التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان
١٠. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) ، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م
١١. تقريب التهذيب – لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم الشيخ: بكر أبو زيد، دار العاصمة -١٤٢١هـ
١٢. تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
١٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد – لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) – تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري – وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب / ١٣٨٧هـ
١٤. تهذيب الكمال- ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي- تحقيق: د. بشار عواد معروف-الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠

١٥. تهذيب التهذيب . لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي . الناشر: دار الفكر – بيروت . الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤
١٦. الثقات، المؤلف: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، طُبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
١٧. جامع الترمذي- لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي- تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون - الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت
١٨. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م
١٩. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ) ، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م
٢٠. سنن ابن ماجه- لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني-الناشر: دار الفكر- بيروت-تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي
٢١. سنن أبي داود- لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي- الناشر: دار الفكر- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
٢٢. سنن البيهقي الكبرى-لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي- الناشر: مكتبة دار الباز-مكة المكرمة، ١٤١٤- ١٩٩٤-تحقيق: محمد عبد القادر عطا

٢٣. سنن الدارقطني – لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) – تحقيق شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم – مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان / الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م
٢٤. سنن سعيد بن منصور، دار الصميعي للنشر والتوزيع – الدار السلفية — الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ط. دار الصميعي، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م ط. الدار السلفية، الأجزاء من: ١ – ٥ طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، والأجزاء: ٦و٧ طبعة الدار السلفية – الهند
٢٥. سنن النسائي الكبرى–المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي–الناشر: دار الكتب العلمية–بيروت– الطبعة الأولى، ١٤١١– ١٩٩١ تحقيق: د عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن
٢٦. سير أعلام النبلاء – شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) – مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
٢٧. شرح صحيح البخاري لابن بطال، لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ) ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م
٢٨. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) ، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء — الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
٢٩. شرح مشكل الآثار – لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي – تحقيق: شعيب الأرناؤوط – الناشر: مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م
٣٠. شرح معاني الآثار – لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق محمد

زهري النجار، محمد سيد جاد الحق – راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م
٣١. الشمائل المحمدية، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت
٣٢. صحيح ابن خزيمة- لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري- الناشر: المكتب الإسلامي-بيروت، ١٣٩٠- ١٩٧٠- تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي
٣٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان- لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي-الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت الطبعة الثانية، ١٤١٤- ١٩٩٣- تحقيق: شعيب الأرناؤوط
٣٤. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
٣٥. صحيح مسلم – لمسلم بن الحجاج النيسابوري-الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت-تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي
٣٦. الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ
٣٧. طبقات الحنابلة، أبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) ، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة
٣٨. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ
٣٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت

٤٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وشركاه، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
٤١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز
٤٢. فضائل القرآن، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) ، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت) ، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م
٤٣. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
٤٤. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
٤٥. الكفاية في علم الرواية أب بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة
٤٦. الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

٤٧. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
٤٨. لسان الميزان، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م
٤٩. المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة - المحقق: كمال يوسف الحوت - الناشر: مكتبة الرشد — الرياض - الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
٥٠. المجتبى من السنن وهو سنن النسائي الصغرى - لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م
٥١. المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار المعرفة-بيروت-لبنان
٥٢. مسند أبي داود الطيالسي-سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي-الناشر: دار المعرفة-بيروت
٥٣. مسند أبي يعلى- أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق-الطبعة الأولى، ١٩٨٤-تحقيق: حسين سليم أسد
٥٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل - لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق أحمد معبد عبد الكريم - جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م
٥٥. مسند أبي داود الطيالسي - لأبي سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ) - هجر للطباعة والنشر والتوزيع- مصر / الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م
٥٦. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار - لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) - تحقيق

محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) ، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) ، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة / الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)

٥٧. مسند الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، دار المغني للنشر والتوزيع – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ

٥٨. مصنف عبد الرزاق- لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني-الناشر: المكتب الإسلامي-بيروت-الطبعة الثانية، ١٤٠٣- تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي

٥٩. المصنف في الأحاديث والآثار-المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي الناشر: مكتبة الرشد-الرياض-الطبعة الأولى، ١٤٠٩-تحقيق: كمال يوسف الحوت

٦٠. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، دار العاصمة، دار الغيث – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٨: ٢٠٠٠م

٦١. المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد الطبراني – المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني – الناشر: دار الحرمين – القاهرة

٦٢. المعجم الصغير (الروض الداني) – لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) – المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير – المكتب الإسلامي دار عمار – بيروت، عمان / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

٦٣. المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني – المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي – دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة الثانية

٦٤. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

٦٥. المنتخب من مسند عبد بن حميد، لعبد الحميد بن حميد، عالم الكتب – بيروت، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
٦٦. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ) – دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة / الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م
٦٧. الموطأ، مالك بن أنس–المحقق: محمد مصطفى الأعظمي–مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان–الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م
٦٨. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
٦٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ) ، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: ١، ١٩٠٠ إلى ١٩٩٤

* * *